الملحق المدني لجريدة الشعب
الخميس 24 أكتوبر 2019 - العدد 16

الاتحاد والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الضمانات موجودة والمعركة لم تنتهى!

نصرالدين ساسي

الجريدة المدنية

عبد الرحمان الهذيلي
رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لـ «الجريدة المدنية»

لقد أخفقت سياسة التنمية المعتمدة منذ الاستقلال في تحقيق العدالة الاجتماعية ممّا أدى الى نقض العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين

الحقوق الاجتماعية في الدستور

نحتاج سياسات ناجعة لتطبيقها!!

سهام بوستة

لأول مرة في تاريخ المنطقة :

أطفال يقدمون تقرير حقوق الطفل في تونس امام لجنة الدولية المختصة بحقوق الطفل بجنيف

ضحى الجورشي

انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين

فشل الحكومات المتعاقبة وافلات ارباب العمل من العقاب

محمد ياسين الجلاصي

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG
مكتب شمال إفريقيا
North Africa Office
يصدر بدعم من «مؤسسة روزا لوكسمبورغ»

سامي الطاهري

الافتتاحية

في انتظار الحكومة القادمة!!

لا أحد بإمكانه أن يرسم حدود نضالنا وبرامج نضالاتنا من خارج هياكلنا وإرادة قواعدنا ومصالح الشغالين والمصلحة العليا للوطن. وقد خاض الاتحاد أنواع المعارك كلها وعاش كل الأوضاع وعرف حكومات كثيرة، ولِكُلِّها كانت أياديه ممدودة طالبا الحوار ومستعدا للدعم من أجل تونس، وبالمقابل لم يرضخ كلّما حاول الحُكم الهيمنة عليه أو صده عن أداء رسالته.

وفي انتظار الحكومة القادمة، لا شيء تغيّر هنا عندنا، مدافعون عن هياكل الحوار الاجتماعي ومنتبهون إلى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بكل تفاصيلها وإلى المؤسسات وأحوالها، وأيضا إلى ما تعيشُهُ كل الفئات الاجتماعية دون استثناء.

مستعدون إلى التعامل مع كلّ مُنتخب وكلّ هيكل وطني في إطار الدستور وقوانين البلاد التي يجب أن يلتزم بها الجميع، فلا يدعي أحدٌ احترامها ويُسارع إلى اختراقها، كما لا يدّعي أحدٌ احترامه المنظمات الوطنية ويبدأ بتجاهلها ويعلنُ ما ليس من صلاحياته قبل الحوار معها.

إنّ استعداد الاتحاد الدائم للدفاع عن هياكله ومواقفه وخياراته ومقراته لا ينفي دور الدولة التي عليها واجب حماية المنظمات الوطنية وشركائها الاجتماعيين من الحملات التي تستهدفها، كما أنّه عليها أن تنظر إلى استهداف الاتحاد بكل ما يحتمله الأمر من خطورة لأنّه صوت فئات اجتماعية وليس صوتَ قلّة، ولأنّه يتصدّى لكلّ القوى التي تحاول إعاقة المسار الديمقراطي والتي تستهدف أمن البلاد، وتلك التي تريد أن تهيمن على القرار الوطني لخدمة أجندات لا وطنية.

لا يمكن لأيّ جهة أن تعزل الاتحاد العام التونسي للشغل في مربع ضيّق بادعاء دور مطلبي محدود، لأنّه تاريخيا لم يكن كذلك ولأنّه منطقيا يكون عكس ذلك حيث أنّ الخيارات تؤخذ مع أصحاب القرار والتصورات توضع مع هياكل الدولة والشركاء الاجتماعيين، ولأنّ الاتحاد أيضا منظمة تدافع عن كلّ الحقوق في ترابطها وتكاملها، فإن هي أهملت حقا ضاعت كُلّها.

نحن على وعي تامّ أنّ المرحلة القادمة لها ما يميّزها، وإذ نثمّن هذا الاعتقاد في التغيير فإنّنا نتعامل معه، كما كنّا دائما، بالتحليل والفهم وبناء الفعل على أسس من العقلانية والموضوعية. ونعلم حجم التحديات التي تنتظر البلاد في جميع المستويات مع غياب رؤية واضحة للحكم ومشروع عمليّ للإنقاذ.

بدأنا بوضع برنامجنا الاقتصادي والاجتماعي ليكون مساهمة عملية في كلّ نقاش وطني حول القضايا الكبرى، وسنقدّمه للعموم عساه يكون أرضية لبرنامج وطني جامع. وساهمنا في حماية المسار الانتخابي تاركين لقواعدنا حرية الاختيار. وسندافع على ديمقراطية وشفافية بقية المسار إلى غاية تركيز كلّ المؤسسات.

في انتظار الحكومة القادمة، سنحمي السير العادي للإنتاج في كل القطاعات داعين إلى مزيد بذل الجهد والعمل والاجتهاد في كل المستويات، فمدارسنا ومعاهدنا وجامعاتنا مفتوحة يجتهد فيها المتعلمون والمربون، والمؤسسات الادارية تعرف نسقا عاديا والمصانع يبذل فيها العمال جُهدهم.

إنّ هياكلنا لا تراقب العملية الانتخابية فحسب بل تراقب كلّ نبض في هذا الوطن، وهي تدعم كل أمل وتساعد في حماية كلّ مبادرة من شأنها أن تكرّس مبادئ المدنية والوطنية والبذل من أجل تونس.

في انتظار الحكومة القادمة، سنعدّ -كعادتنا- كلّ النوايا الحسنة آملين أن يستمر تكريس السلم الاجتماعية وأن تتحقق مطالب الشغالين وآمالهم وألا يظلم منهم أحد.

الجريدة المدنية

ملف العدد القادم

المؤسسات الدستورية وبناء الديمقراطية

البريد الالكتروني : journal.civic@gmail.com

تصدر « الجريدة المدنية » بدعم من

[redacted]

ROSA LUXEMBURG STIFTUNG

مكتب شمال إفريقيا

North Africa Office

المدير المسؤول

نورالدين الطبوبي

الجريدة المدنية

المدير

سامي الطاهري

فريق العمل

سمير بوعزيز، عبد اللطيف حداد، ضياء تقتق، محمد كريم السعدي

المقر : 41 شارع علي درغوث - تونس 1001 -

الهاتف : 020 255 71 - 291 330 71 / الفاكس : 139 355 71 -

العنوان الالكتروني : journal.civic@gmail.com - الحساب الجاري بالبريد :

51 - 300 - السحب : مطبعة دار الأنوار - الشرقية - تونس

الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا ملف العدد وكل مقالات الرأي لا تعبر بالضرورة عن آراء أو وجهات نظر أو انسيابات الرسمية للاتحاد العام التونسي للشغل ومؤسسة روزا لكسمبورغ

الاتحاد والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

الضمانات موجودة والمعركة لم تنتهي!

نصرالدين ساسي*

منذ ولادة المنظمة النقابية كانت الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في مقدمة المطالب التي ناضلت من أجلها منذ معارك التحرر الوطني بل لعل ولادة الاتحاد العام التونسي للشغل نفسه كانت في سياق مطالبة العمال التونسيين بحقوقهم الاقتصادية والاجتماعية وبالمساواة في العمل والمعاملة. هذه الثقافة الداعمة بشكل مبدئي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ترعرت في الوعي النقابي لتشكل لاحقا أرضية أساسية للفعل النقابي ولمختلف البرامج التي أسهم بها الاتحاد سواء في مرحلة بناء الدولة وإقرار أول برنامج اقتصادي واجتماعي أو كذلك خلال الازمات التي كان قادحها ضرب الحقوق والحريات. هذا المسار الذي تبناه الاتحاد واصل السير فيه ليرمي لاحقا وخصوصا إثر «الثورة» بثقله في معركة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للتأسيس لانتقال ديمقراطي سليم ومستدام.

البرامج الاقتصادية والاجتماعية أرضية صلبة

ما من شك في أن البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي قدمه الإتحاد في مرحلة بناء الدولة الوطنية قد شكل أرضية صلبة ومنطلقا لتحصيل عديد المكاسب العمالية بالتوازي مع تأمين انتعاشه اقتصادية واستقرار وتماسك اجتماعي في تلك الفترة حيث ساهمت المقاربات النقابية في الارتقاء بجودة التعليم والصحة والخدمات العمومية. ووفرت إطارا جيدا لتضمين هذه الحقوق في نصوص مرجعية مازال معظمها نافذا الى اليوم، وأولها مجلة الشغل ومجلة الاحوال الشخصية. وكانت جملة المكاسب التي تحققت في تلك الفترة في ارتباط وثيق مع البرنامج الاقتصادي والاجتماعي الذي شكل خارطة طريق توافقية واضحة بين الطرف النقابي وبين السلطة آنذاك. غير أن هذه النوعية من البرامج تتطلب غالبا توافقا سياسيا مسبقا للدفاع عن البرنامج وتبنيه ومن ثمة تنفيذه والثابت اليوم مثلا هو عدم رغبة القوى السياسية الحالية في التقاطع مع الاتحاد حول خيارات اقتصادية شاملة ووطنية وقد يفسر هذا الموقف الهجمة الشرسة التي تتعرض لها المنظمة النقابية هذه الأيام لأن خلفياتها الأساسية تكمن في تحجيم دور الاتحاد للمرور إلى تكييف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نحو يخدم أجندات الناجحين في الانتخابات الأخيرة. هذا الرفض للتقاطع مع الاتحاد وحتى حملات التشويه في اعتقادي لن تنجح في التضييق على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بعد تضمينها في دستور 2014 لأن مسار التراجعات حتى وإن تم التأشير على انطلاقه فإنه لن يكون متاحا وسهل المنال في وجود منظمة نقابية متجذرة وقوية.

ضمانات العقد الاجتماعي والدستور

من المؤكد أن معارك حماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لن تنتهي ولن تتوقف لذلك من الضروري العمل دوما على صيانتها وتضمينها في نصوص مرجعية مع الحرص باستمرار على حمايتها من كل محاولات التراجع والالتفاف ومن بين الخيارات التي اتجه إليها الاتحاد بعد الثورة هو صياغة عقد اجتماعي جديد بين أطراف الإنتاج الثلاثة ليكون قاعدة توافقية لحماية الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقد استطاع الاتحاد من خلال ضمان حد مهم من التوافق بين أطراف الإنتاج الاجتماعي أن يضمن الحق النقابي وحق الإضراب في العقد الاجتماعي وتمكن بذلك من سحب البساط من تحت أقدام الطامعين في تسييج الحق النقابي وحق الإضراب لتتم دسترتهما والتنصيص عليهما في دستور 2014. كما تضمن العقد الاجتماعي كذلك توافقات حول عدد من المحاور على غرار التشغيل والتكوين والعمل اللائق والتنمية الجهوية بعد جهود مضنية في المناصرة وكسب تأييد المنظمات الدولية فرض الاتحاد بعث المجلس الوطني للحوار ومأسسته مع التنصيص على استشارته وجوبا وإبداء الرأي في كل مشاريع القوانين ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي وهذا كسب مهم في اتجاه صد كل محاولات الالتفاف على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. كما سلك الاتحاد نفس التمشي في متابعة مشروع صياغة الدستور الجديد حيث أعد قسم الشؤون القانونية بالاتحاد مسودة مشروع لدستور تونس على قاعدة الحقوق الاقتصادية ولئن لم يتمكن الاتحاد من كسب التأييد لمشروع دستوره إلا انه استطاع توجيه الاهتمام نحو الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من خلال لقاءاته بالكتل البرلمانية وخلال جلسات الاستماع التي حضرها وكذلك من خلال سلسلة الندوات التكوينية والدورات التدريبية التي عقدها مع منخرطيه والحملات الإقليمية التي برمجت في الغرض والتي ساهمت في تحفيز النقابيات والنقابيين وتحسيسهم بأهمية الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وفي نفس السياق تمكن الاتحاد بالضغط وتشبيك العلاقات مع مكونات المجتمع المدني من ضمان مبدأ المساواة بين الجنسين في الدستور الجديد بعد فضيحة الترويج لكون المرأة مكملة للرجل».

تكييف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية على نحو يخدم أجندات بعض الناجحين في الانتخابات الأخيرة

المعركة لم تنتهي

رغم الضمانات التي أتاحتها النصوص المرجعية من العقد الاجتماعي والدستور وغيرها فإن المعركة لم تنتهي بعد خصوصا مع بروز بوادر للتراجع والحد من هامش الحقوق الاقتصادية والاجتماعية بإقرار خيارات وإصلاحات أحادية الجانب، تفتقر للبعد الاجتماعي معظمها مملى من خارج حدود الوطن ولا يستجيب لمقتضيات الإنعاش الاقتصادي بقدر ما يحرص على ضمان مصالح لوبيات معينة. فالاتحاد وعلى عكس ما يروج ليس رافضا للإصلاحات الاقتصادية لكنه يشترط إدماج هذه الإصلاحات ضمن السياسات اقتصادية والاجتماعية في إطار منوال تنموي مندمج وفي إطار مقاربة تحفز كافة القوى الحية على الانخراط في إنجاحها في إطار من التشاركية والتشاور والمصلحة الوطنية. المعركة متواصلة كذلك في الحق في التعليم العمومي بمختلف أسلاكه والصحة العمومية والنقل العمومي والحماية الاجتماعية والعدالة الجبائية والإعلام والحق النقابي وحق الإضراب وهي في معظمها حقوق مهددة وآيلة للتفويت والخوصصة جراء التقليص المتواصل لدور الدولة وتدخلاتها والهروب نحو الخيارات العشوائية والحلول الظرفية وإطلاق أيادي التهديد والوعيد وألسن التشويه، الإتحاد في هذه المعركة سيكون بلا شك مسنودا من كافة القوى الحية التقدمية وعموم التونسيات والتونسيين الذين يحملون في جيناتهم الحقوق والحريات والكرامة.

عين على ..

يوم الأمم المتحدة

24 أكتوبر

يوم الأمم المتحدة

يمثل يوم الأمم المتحدة مناسبة لتسليط الضوء على المُثل الدائمة المكرسة في الميثاق، الذي دخل حيز النفاذ في مثل هذا اليوم، قبل 74 عاما مضت. وفي خضمّ الأحداث العالمية العاصفة، يظل الميثاق هو المرساة الأخلاقية المشتركة التي نحتكم إليها.

يوم الأمم المتحدة هو المعلم السنوي لبدء نفاذ ميثاق الأمم المتحدة في 1945.

وبتصديق معظم الموقعين تلك الوثيقة التأسيسية، بمن فيهم الأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن، ظهرت الأمم المتحدة إلى الوجود.

يحتفل بيوم الأمم المتحدة في 24 تشرين الأول/ أكتوبر منذ عام 1948. وفي عام 1971، أوصت الجمعية العامة للأمم المتحدة الدول الأعضاء الإحتفال بهذا اليوم كعطلة عامة.

مقدمة

لماذا اخترنا هذه المقاربة، بين الدستور والسياسات؟

يؤكّد المختصون أنّ الدستور الجديد ضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، وأنّه كان متقدّما مقارنة بدستور ما بعد الاستقلال. ونعتبر أنّ دسترة الحقوق أمرٌ أساسيّ ولكنّ تحقيقها وضمانها وحمايتها أهمّ.

ورغم أنّها كانت من المطالب الأساسيّة منذ عقود وأصبحت مركزية منذ انتفاضة 17 ديسمبر فإنّه لم يتحقق الكثير بل وتراجعت في أكثر من مستوى وعلى أكثر من صعيد.

نختار هذه المقاربة لأنّ الاتحاد العام التونسي للشغل منظمة اجتماعيّة يُعتبر هذا المجال أساس نضالاتها، ولأنّ المنظمة الشغيلة تُعدّ الآن برنامجها الذي ستطرحهُ للعموم خلال أشهر قليلة، ولأنّها كانت الجهة الوحيدة التي تمتلك برنامجا لحظة الاستقلال فكان برنامج الاتحاد هو برنامج الدولة.

تتواصل اليوم الاحتجاجات في كلّ الجهات، رغم التراجع «المؤقت» انشغالا بالحدث الانتخابي الديمقراطي الذي عاشته بلادُنا، لكنّنا على أبواب الإعلان على قانون المالية الجديد، وكل قانونٍ ماليةٍ ترافقه احتجاجات قطاعية جديدة تنضاف إلى ما تراكم من مطالب.

نحتاج اليوم وضع سياسات استراتيجيّة للدولة، والقطع مع الارتجال و«الترقيع» وأنصف الحلول التي تأتي تعمق المشاكل. يجب أن تُوجد الدولة برامجَ فيها استمراريّة وألا يسعى كلّ من يحكُمُ إلى محاولات ارضاء الناس بما لا يدوم.

***

من الممكن أن نحتاج «الاجراءات الصارمة»، لكن لا يجب أن تكون بمنطق كلّ الحكومات السابقة منذ عقود، والتي يكون الأمر «صارما» ضدّ الأجراء والفئات المهمّشة، ولا تأتي صرامتهم بنتائج إلا المزيد من التفقير والتجويع. يجب أن يتحمّل الجميع المسؤوليّة وأن «تثور» مؤسسات الدولة لاسترجاع ما نُهب منها وأن تُرسي نظاما جبائيا عادلا و«صارما» وأن تقاوم أشكال نهي المال العام.

في الظروف الصعبة تكون التضحية ضرورية، وقد قبل الشغالون ومنظمتهم وعبروا دائما على هذا الاستعداد، ولكن التلاعب بالحقوق يبقى دائما مرفوضا.

لهذا من الضروري أن يقع تشريك المنظمات الاجتماعية الوطنية في مسار اعداد التصورات القادمة للدولة، وأن تكون القوى السياسية الأكثر تمثيلية في البرلمان والتي ستشكل الحكومة على وعي بضرورة العمل المشترك مع كل الفاعلين الاجتماعيين.

***

إنّ التخوّف الحالي من التهجّم على الاتحاد الذي كان ضمانة اجتماعية وسياسية منذ تأسيسه. والهدف ليس اضعاف الاتحاد، الذي عبر مناضلوه عن صمودهم دائما، ولكن محاولة عزل الفئات الاجتماعية التي يحميها ويدافع عن حقوقها.

وهذا يستوجب من كل القوى السياسية الوطنية والمسؤولة، بما في ذلك «المنهزمة» في الانتخابات أن تتجند في الدفاع عن الاتحاد وأن تكون على وعي أن استهدافه محاولة للهيمنة التامة على البلاد والتراجع عن المكتسبات وغلق الباب أمام المطالبة بالإصلاح بما في ذلك العدالة الاجتماعية.

نفتح هذا الملف في «الجريدة المدنية»- ملحق جريدة الشعب التي ستبقى دائما صوتا للشغالين وذاكرة لنضالات التونسيات والتونسيين.

ويبقى الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية مسارا، يبدو أن السنة الادارية القادمة ستكون مفتحا لحلقة نضالية جديدة، ستخوضها هياكل الاتحاد مع بنات وأبناء الشعب بثبات ومسؤولية، وسيؤكّد الاتحاد من جديد أنّه قوّة بناء من أجل تونس أفضل.

الحقوق الاجتماعية في الدستور

نحتاج سياسات ناجعة لتطبيقها!!

سهام بوستة
كاتب عام مساعد بالمكتب التنفيذي للإتحاد الجهوي للشغل بتونس

نصّت توطئة دستور 27جانفي 2014 على القيم الإنسانية وعلى مبادئ حقوق الإنسان الكونية السامية وهي منظومة متكاملة ومترابطة وغير قابلة للتجزئة تتعلق بأبعاد الإنسان كجسد وفكر وممارسة. لذلك مثل دستور 2014 منعرجا هاما في تاريخ تونس خاصة أنه نص على إقرار مبادئ الحقوق والحريات العامة والفردية التي ناضل من أجلها الحقوقيون والسياسيون في تونس فجاء متقدما على دستور 1جوان 1959 وعلى جل الدساتير العربية وحتى أنه نافس دساتير بعض الدول الغربية.

فيم تتمثل هذه الحقوق ببعديها الاقتصادي والاجتماعي؟ هل مكّن دستور 2014 فعلا من تطويرها مقارنة بدستور 1جوان 1959؟

ألا تتعدي مسألة الحقوق والحريات جانب الدسترة لتفترض سياسات دولة تفعّلها وتلتزم بأدائها واحترامها وحمايتها ؟

تجاوز دستور2014 في موضوع الحقوق والحريات وخاصة منها الاقتصادية والاجتماعية النقص الفادح الذي ميّز دستور 1جوان 1959 الذي همش هذا الصنف من الحقوق الأساسية.

المكتسبات الدستورية في خصوص الحقوق الاقتصادية والاجتماعية:

-التأكيد على الحق في التنمية المتوازنة بين الجهات واعتماد مبدأ التمييز الإيجابي في هذا الشأن فقد أكد الدستور منذ التوطئة على ضمان الدولة للعدل بين الجهات الفصل 12 من باب المبادئ العامة الذي يؤكد «سعى الدولة إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستدامة والتوازن بين الجهات استنادا إلى مؤشرات التنمية واعتمادا على التمييز الإيجابي كما تعمل على الاستغلال الرشيد للثروات». إنّ تكريس مبدأ التمييز الإيجابي بين الجهات لا يتعارض مع المبدأ العام المتعلق بالمساواة وعدم التمييز الذي ينص عليه الفصل 21 من الدستور» المواطنون والمواطنات متساوون في الحقوق والواجبات وهم سواء أمام القانون من غير تمييز. تضمن الدولة للمواطنين والمواطنات الحقوق الفردية والعامة وتهيئ أسباب العيش الكريم ».

-التأكيد على ضمان حقوق الفئات الاجتماعية الأكثر هشاشة مثلا :

الفصل 46» تلتزم الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة وتعمل على دعمها وتطويرها.

تضمن الدولة تكافؤ الفرص بين الرجل والمرأة في تحمل مختلف المسؤوليات وفي جميع المجالات.

تسعى الدولة الى تحقيق التناصف بين المرأة والرجل في المجالس المنتخبة.

تتخذ التدابير الكفيلة بالقضاء على العنف ضد المرأة».

الفصل 47 المتعلق بحقوق الطفل «على أبويه وعلى الدولة ضمان الكرامة والصحة والرعاية والتربية والتعليم. على الدولة توفير جميع أنواع الحماية لكل الأطفال دون تمييز ووفق المصالح الفضلى للطفل»

الفصل48 يضمن حقوق ذوي الإعاقة « تحمي الدولة الأشخاص ذوي الإعاقة من كل تمييز. لكل مواطن ذي إعاقة الحق في الانتفاع، حسب طبيعة إعاقته بكل التدابير التي تضمن له الاندماج الكامل في المجتمع وعلى الدولة اتخاذ جميع الإجراءات الضرورية لتحقيق ذلك».

الفصل 39 الحق في التعليم «تضمن الدولة الحق في التعليم العمومي المجاني بكامل مراحله. وتسعى إلى توفير الإمكانيات الضرورية لتحقيق جودة التربية والتعليم والتكوين...»

الفصل38 الحق في الصحة والضمان الاجتماعي

يندرج الحق في الصحة ضمن الحقوق الاجتماعية الأساسية مثل الحق في التغذية والحق في السكن اللائق والحق في العيش في بيئة سليمة والحق في الضمان الاجتماعي حيث يوجد ترابط وتكامل بين مختلف هذه الحقوق. تتميز هذه الحقوق بكونها ذات صبغة دائنية أي يترتب عنها جملة من الالتزامات الإجابية على عاتق الدولة «الصحة حق لكل إنسان. تضمن الدولة الوقاية والرعاية الصحية لكل مواطن وتوفر الإمكانيات الضرورية لضمان

السلامة وجودة الخدمات الصحية...» تتلخص التزامات الدولة في ثلاث عناصر: الاحترام والحماية والأداء.

*التزام الدولة باحترام الحق في الصحة يقتضي إمتناعها عن أية ممارسات من شأنها منع أو تقييد التمتع بهذا الحق على قدم المساواة للجميع. كالتوزيع غير المتكافئ للموارد الصحية بين الجهات أو عدم التصدي لتسويق الأدوية غير المأمونة أو عدم وضع إجراءات خاصة بأوضاع صحة المرأة بما في ذلك تمتعها بالخدمات الصحية الإنجابية أو كذلك فرض ممارسات تمييزية تمنع بعض الفئات من التمتع الفعلي بالحق في الصحة مثل المهاجرين والسجناء.

*التزام الدولة بالحماية في مجال الحق في الصحة تقتضي تدخلها لوضع التشريعات والنصوص الترتيبية التي تكفل الحق في الصحة للجميع وتضمن المساواة في فرص الحصول على الرعاية الصحية والتصدي للمخاطر المترتبة عن خصخصة قطاع الصحة بما يؤدي إلى سلعنة المرافق والخدمات الصحية وتشكل عائقا أمام توفرها لبعض الفئات الاجتماعية ...

*التزام الدولة بالأداء ويقتضي في مجال الحق في الصحة بالخصوص اعتماد سياسة صحية وطنية متماسكة ومصحوبة بخطة تفصيلية واليات دقيقة لإعمال هذا الحق وتفعيله والعمل على تخطي الصعوبات في ظل غياب العدالة الصحية وتقلص الموارد المالية المخصصة لقطاع الصحة.

الفصل 40 الحق في العمل يطرح من زوايا نظر مختلفة :

من زاوية نظر الدولة يرتبط الحق في الشغل بالسياسة الشغلية التي تعتمدها ومن زاوية نظر المواطن هو حق أساسي ضامن لكرامة الإنسان واستقراره الاجتماعي الحقيقى ومن زاوية نظر المجتمع هو حق التصدي لظاهرة البطالة وتحقيق التوازنات الاجتماعية الممكنة.

من منطلق هذه النظرة المتكاملة طور دستور 2014مبدأ الحق في العمل. فقد كرس دستور 1959هذا الحق صلب التوطئة بالتشريع لحق المواطنين في العمل وتعمل الجمهورية التونسية من أجل كرامة الإنسان وتنمية شخصيته. في حين أن دستور 2014 كرس هذا الحق في التوطئة الى جانب عدة فصول التي يتحدث فيها صراحة عن حق العمل لكل مواطن ومواطنة والتزامات الدولة في ضمان أسباب العيش الكريم والكفاءة والإنصاف الفصل 21 والفصل 40 «العمل حق لكل مواطن ومواطنة وتتخذ الدولة التدابير الضرورية لضمانه على أساس الكفاءة والإنصاف. ولكل مواطن ومواطنة الحق في العمل في ظروف لائقة وبأجر عادل.»

على هذا الأساس يرتبط حق العمل بجملة من الحقوق تضمنها الدستور تطرح على الدولة واجب تأمينها وتقديم المستلزمات الضرورية كافة لأجلها الفنية منها والتشريعية وعلى سبيل الحصر لا التعميم الحق النقابي والحق في الإضراب وحماية التنظيم النقابي وحق حماية المسؤول النقابي إلى جانب المساواة في المعاملة وعدم التمييز بكل أشكاله إلا حسب الكفاءة في العمل والإنتاج إلى جانب الحق في التغطية الاجتماعية. إن الالتزام باحترام الحقوق يتطلب امتناع الدّولة عن إتيان أي فعل من شأنه أن يؤدي إلى استنقاص الحقوق المكفولة و الالتزام بحماية الحقوق يستدعي من الدّولة التصدّي إلى كلّ انتهاك قد يمّس من الحقوق ويكون صادرا لا عن الدّولة بل عن الغير، وأخيرا الالتزام بإعمال وتفعيل الحقوق الذي يتطلّب من الدّولة اتخاذ التدابير الضرورية لضمان الحقوق في الواقع. ويبرز هذا الوجه الثالث من التزامات الدولة بشكل خاصّ بالنسبة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية التي يصعب ضمانها دون تدخّل الدولة لرسم السياسات وتنفيذ البرامج ورصد الاعتمادات الضرورية لذلك.

إنّ المتأمل في دستور 2014 يتبين أنّه تناول مجمل الحقوق ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية وتلافى بذلك النقص الفادح الذي ميّز دستور 1 جوان 1959 الذي همّش هذا الصنف من الحقوق الأساسية. إذ اقتصر الدستور المذكور على فقرة في التوطئة تعلن أنّ النظام الجمهوري خير كفيل لتوفير أسباب الرفاهية وأنجع أداة لرعاية الأسرة وحقّ المواطنين في العمل والصّحة والتّعليم وعلى فصلين تعلّق أحدهما بالحقّ النقابي (الفصل 8) والآخر بحقّ الملكية (الفصل 14). إلاّ أنّه يجب الإقرار بأنّ التهميش الدستوريّ لصنف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية، صلب الدستور السابق، لم يمنع المشرّع من سنّ ترسانة من التشريعات ذات الطابع الاجتماعي بصورة خاصّة. ومردّ ذلك أنّ دولة الاستقلال تميّزت بكونها دولة متدخّلة تبادر بدفع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، هذا فضلا عن التزاماتها الدولية المتأتية من انخراطها في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان وبصورة خاصّة، فيما يتعلّق بهذا الصنف من الحقوق، الالتزامات الدولية المتولّدة عن المصادقة عن العهد الدولي الخاصّ بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966 والذي صادقت عليه الدولة التونسية في 18 مارس 1969.

إنّ التكريس التشريعيّ لعدد معتبر من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يمكنه بأيّ حال أن ينفي الأهمية البالغة للارتقاء بتكريس هذه الحقوق إلى مرتبة دستورية. فالتكريس الدستوريّ من شأنه، من ناحية أولى، أن يحصّنها من أيّ تراجع أو انتكاس كما يمثّل، من ناحية ثانية، دافعا معتبرا لتعزيزها وتحقيق الضمان الفعليّ لها.

إنّ تقييم تكريس الدستور التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية يستوجب التوقّف عند الصياغة التّي وقع اعتمادها لتبيّن إن كانت صياغة ضبابية فضفاضة لا تخرج عن مجرّد كونها إعلان نوايا أو جملة من التوجيهات يمكن أن تستنير بها السلطات العمومية عند رسمها للسياسات الاقتصادية والاجتماعية للدّولة أو أنّه على العكس من ذلك تمّ تبنّي صياغة توضّح بشكل دقيق طبيعة الالتزامات المحمولة على الدولة لضمان تلك الحقوق والآليات الكفيلة بضمان الحماية الفعلية لها. ونلاحظ بشكل عامّ، في خصوص صياغة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في الدستور التونسي الجديد، وجود تنصيصات تحيل بشكل واضح على الالتزام القانوني للدولة بضمان الحقّ وتنصيصات أخرى أكثر مرونة تفيد بذل الدولة العناية اللازمة دون الالتزام بتحقيق النتيجة المرجوّة. في بعض الحالات نجد الصنفين من الصياغة يتعايشان في نفس الفصل. ونجد مبرّرا لاعتماد صياغة مرنة عند التنصيص على بعض الحقوق ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية في الإكراهات المتأتية إمّا عن الإمكانيات المادية للدّولة أو عن الواقع الاجتماعيّ السائد.

مثلا من النقائص التي يمكن الإشارة اليها :

فصل 38: التكريس الدستوريّ للحقّ في الصحة والضمان الاجتماعيّ، كانت الإشارة إلى التغطية الاجتماعية شديدة الاقتضاب والإبهام إذ لا توضّح مختلف الأوجه التّي تشملها التغطية الاجتماعية فهل تشمل مثلا التأمين ضدّ البطالة؟ في الدساتير المقارنة، يمكن أن نذكر مثلا الفصل 3-63 من الدستور البرتغالي «يحمي نظام الضمان الاجتماعي المواطنين ضدّ المرض والشيخوخة، القصور البدني، الترمّل والمواطنين الذين أصبحوا أيتاما أو عاطلين عن العمل وبصورة عامّة، يحمي كلّ أولئك الذين انعدمت أو تقلصت إمكانيات عيشهم المادية أو قدرتهم على العمل.»

الى جانب ذلك إذا كان الدستور الجديد قد دعم بصفة عامة مكانة الحق النقابي بالمقارنة مع مضمون دستور 1959 فإنه تغافل رغم ذلك عن بعض الحقوق الأساسية التي ترتبط بذلك الحق منها ما يرتبط بالمبدأ الأساسي المتعلق بمفهوم الديمقراطية الاجتماعية ويشكل جوهرها وهو مبدأ الحوار الاجتماعي الذي يعتبر اليوم عنصرا رئيسيا في منظومة العلاقات المهنية والاتفاقية 151 بشأن علاقات العمل في الوظيفة العمومية والاتفاقية 154 بشأن المفاوضة الجماعية.

كما تفترض حماية الحقوق الدستورية الرقابة على دستورية القوانين الفصل 120 ويستدعي ذلك ضرورة تركيز المحكمة الدستورية كهيئة قضائية مستقلة تعد ضمانا أول ضد الالتفاف على الحقوق والحريات بنصوص غير دستورية وافراغها من محتواها لتصبح مجرد شعارات ومبادئ رمزية. جاء في الفصل 49 التأكيد على ضرورة مطابقة القوانين مع المبادئ الدستورية حيث يحدد القانون الضوابط المتعلقة بالحقوق والحريات المضمونة في الدستور وممارستها بما لا ينال من جوهرها.

نخلص الى القول إلى أنه مهما بدى دستور الجمهورية الثانية متقدما في فصوله في علاقة بالحقوق والحريات فالأمر يقتضي إرادة سياسية لتفعيله وتحويل مبادئه الى قوانين وتشريعات تمكن فعليا من تجاوز الصعوبات التي تعيشها البلاد التونسية. الى جانب ذلك يفترض وجود سياسات دولة ناجعة تتميز بوضوح الرؤية وجدية المشاريع والبرامج فنيا وتقنيا تستجيب لأهم مشاغل المواطنين مثل تحديد موقف واضح من المنوال التنموي الحالي وتحديد دور الدولة في علاقاتها بالسياسات القطاعية منها القطاعات الصناعية والخدماتية وتوزيع الاستثمار المنتج على مختلف المناطق و القطاعات الاقتصادية علاقة الدولة ببرامج وطنية مشتركة بشأن الصحة والسلامة المهنية للحد من مخاطر الحوادث والأمراض في أماكن العمل ووضع حدا للانتهاكات الجسيمة للقانون واحترام المعايير الدولية. معالجة مشاكل النقل وخاصة في المناطق الداخلية والريفية منها سواء للعمال في القطاع الفلاحي أو تلاميذ المدارس.

وغيرها من الملفات الحارقة منها :

- ملف إصلاح التعليم بمستوياته المختلفة.
- ملف الهجرة واستقبال الأجانب.
- اتفاقية التبادل الحر والشامل ومسألة الأمن الغذائي والسيادة الوطنية.
-الوضع البيئى والتحولات المناخية وندرة الموارد الطبيعية منها المياه.

مجمل هذه المشاكل وغيرها تفترض حضورا للدولة برسم سياسات ناجعة تلتزم فيها وتتعهد بالاحترام والحماية والأداء في ما يتعلق بالحقوق والحريات وتطوير التشريعات حتى تتلائم مع روح دستور2014.

الحقوق الاقتصادية للنساء بين التشريعات والسياسات

لمياء بوزيان

منذ ساعات الفجر الأولى تنطلق رحلة الحياة اليومية لجميلة ورفيقاتها إلى العمل ولا يعدن أدراجهنّ إلا قبل غروب الشمس بقليل، محطات حياتهن ممزوجة بالتعب و الأرق الجسدي و المعنوي لأنهن لم يرين من لذة الحياة سوى أسلاك الحلفاء التي باتت رفيقة دربهن و التي رسمت على أناملهن تقاسيم الألم والوجع أعين دامعة يملؤها الحزن الممزوج بالأمل، وجوه أنهكتها لفحات الشمس الحارة، بنية جسدية ضعيفة و لكنها تحمل أحزاما من أسلاك الحلفاء الحادة، هن لا يثنيهن المرض ولا التعب و لا حتى الخوف من الألغام و من الإرهابيين في الجبال الشاهقة، همّهن الوحيد جمع أكثر ما يمكن من أكداس الحلفاء لتامين قوت اليوم و مستلزمات الحياة البسيطة واستمرار عملهن مع المؤجر الذي يتسلم عنهن باقات الحلفاء مقابل أبخس الأثمان .

جميلة كغيرها فهي الزوجة العاملة و الأم الحالمة، التي تسعى لإسعاد أطفالها فهم أمل المستقبل الذي سيريحها يوما من خدوش الحياة القاسية.

التشغيل الهشّ وغياب الحماية القانونية

ليست جميلة حالة فريدة في قرى تونس، شبيهاتها كثيرات أيضا في المدن والعاصمة يجمعهن التشغيل الهشّ وغياب الحماية القانونية والهشاشة الاقتصادية، فإنه من غير الخافي على أحد وبالعين المجردة أنّ النساء قوة عاملة تعيش الاستغلال والاضطهاد.

ويقول تقرير الأمم المتحدة حول الفجوة بين الجنسين الذي صدر مؤخّرا أن «منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، أنّ 20.5 % من النساء فقط يشاركن في القوى العاملة. وتشير التقديرات إلى أن 33% من النساء في المنطقة يشاركن في العمالة الهشة مقارنة بنسبة 23% للرجال، وتمثل المرأة تمثيلا زائدا في المهن ذات الأجور المتدنية بينما يوجد عدد قليل جدا من النساء في المناصب العليا في المنطقة.

« هكذا شخّصت» الأمم المتحدة السياق الإقليمي الذي تعدّ تونس جزءا منه، وأمام استفحال وضع الهشاشة وضغط المجتمع المدني، احتضنت تونس التظاهرة الدولية للتمكين الاقتصادي للمرأة. وتتبنى قائمة من الخطط والاستراتيجيات ما يزال أثرها في أرض الواقع أكثر من ضعيف.

وتضمن موقع وزارة المرأة التونسية الرسمي إستراتيجية وطنية لدفع المبادرة الاقتصادية النسائية الرائدة، وإستراتيجية وطنية للتمكين الاقتصادي والاجتماعي للنساء والفتيات في المناطق الريفية. إضافة إلى قائمة واسعة لخطط مكافحة العنف ضد المرأة.

العاملات في القطاع الفلاحي ضحايا وبعد ...

العاملات في القطاع الفلاحي كغيرهنّ من الفئات الهشة كنّ أيضا ضحية الوضع الاقتصادي والاجتماعي الذي شهد أزمات كبيرة ومتواصلة خاصة ما بعد 2011 نتيجة تعمّق الفوارق الاجتماعية وارتفاع نسب الفقر والبطالة والهشاشة في المناطق الريفية لتكون هذه المؤشرات أكثر وقعا على المرأة العاملة في الوسط الريفي في غياب إرادة سياسية لحمايتهن رغم كل الدعاية الإعلامية ورغم أن وضعية المرأة وحمايتها من كل أشكال الانتهاك والاستغلال كانت عناوين لوعود انتخابية وتنافس سياسي دون أثر فعلي ملموس لدى هذه الفئات ...

المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية بريقة أمل

نزّل المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية قضية الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمرأة العاملة في القطاع الفلاحي ضمن تصور عام للدفاع عن منوال تنموي بديل يكون أكثر عدالة وإنصاف للجهات والفئات الهشة وخاصة النساء في الوسط الريفي ويعطي دورا استراتيجيا أكبر للقطاع الفلاحي فأطلق سنة 2013 مركز الإنصات بالقيروان والذي على امتداد 3 سنوات من العمل ساهم ميدانيا في الدفاع عن العاملات وإيصال صوتهن وإيقاف الانتهاكات بحقهن والعمل على التمكين الاقتصادي لهن كما سلّط الضوء على ظاهرة حوادث المرور التي تتعرض لهن النساء. ويواصل العمل إلى جانب شركائه في مناصرة كافة قضايا المرأة

العاملات في القطاع الفلاحي يعملن خارج النطاق الرسمي للقانون. ولا يتم تسجيلهن وتنظيمهن وفق تشريعات العمل التونسية. ولا يتم في الغالب تسجيلهن في منظومة الحماية الاجتماعية، لأنهن ينتمين إلى قطاع اقتصادي غير منظم، ويعانين من تدني الأجور، وعدم الاستقرار الشغلي ولجوؤهن إلى هذا القطاع رغم كل الانتهاكات هي إجابة على فشل الاقتصاد الرسمي في استيعابهن، وفشل التشريعات في حمايتهن رغم الترسانة القانونية المهمة، وآخرها القانون الأساسي عدد 58 لسنة 2017 الخاص بالقضاء على العنف ضد المرأة...

منظومات توزع الوهم لترسيخ الفقر

وفي ظل هذه الظروف يصعب الجزم بأن منظومة «احميني» المقترحة لتمكين النساء العاملات في الوسط الريفي من الانتفاع بالتغطية الاجتماعية رغم البروباغندا التي رافقت إطلاق هذه الحملة أن تكون الإجابة الحقيقية لكل هذه الانتهاكات وبوابة مرور نحو التمكين الاقتصادي والاجتماعي للمرأة.

فالمرأة في حاجة إلى آلية عملية وفعلية ملموسة نابعة من حاجيات هذه الفئات الاجتماعية الكادحة للكرامة والحقوق المكفولة دستوريا. وهذه المنظومة تلامس جانبا واحد وهو التغطية الاجتماعية وبإجراءات فيها الكثير من البيروقراطية وغير متاحة لجميع النساء اللواتي لديهن انتظارات أكبر من قبل الدولة

وضعية المرأة العاملة في القطاع الفلاحي وحجم الانتهاكات أثبت أنّ القوانين وحدها قاصرة لحماية هذه الفئة الهشة ومحاولات معالجة الوضع فقط باقتراح مشاريع قوانين مثل القانون المتعلق بإحداث صنف نقل العملة الفلاحيين هو مواصلة في نفس التمشّي المنقوص الذي سبق وأن انتقدنا الحكومة فيه.

إن المنوال الاقتصادي الحالي يهمش النساء اقتصاديا واجتماعيا ويجعلهن من الفئات الهشّة رغم الدور الطلائعيّ للمرأة التونسية في الدفاع عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء، وفي الحركات الاجتماعية والمدنية.

إن الإرادة السياسية الغائبة ترى في حقوق النساء والمساواة مجرد إجراءات وقوانين وشعارات لا تلقى في أغلبها طريقا للتطبيق مادامت لم تترجم إلى سياسات تكرّس الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للنساء. لابد أن ينطلق تحسين وضعية المرأة في القطاع الفلاحي من مراجعة عميقة للسياسات الاقتصادية والاجتماعية ومن تصوّر أفضل لدور الفلاحة في الاقتصاد الوطني وتمكين اقتصادي للمرأة في الوسط الريفي وإرادة سياسية في تفعيل القوانين وردع المخالفين والمنتهكين لحقوق العاملات في القطاع الفلاحي

واقع العاملات في القطاع الفلاحي بسيدي بوزيد

ففي دراسة حول العاملات في القطاع الفلاحي بسيدي بوزيد للجمعية التونسية للحراك الثقافي أكّدت أنّ نسبة الأمية لدى الريفيات تجاوز 84 % من مجموع الأميّات بالولاية وهو مؤشر على وجود أرضية خصبة للانتهاكات الاقتصادية والاجتماعية التي تستهدف حقوق المرأة، وتتوزع النساء العاملات في القطاع الفلاحي بين عاملات مساعدات دون أجر في إطار الفلاحة العائلية 57.9 %ولا تمثل باعثات المشاريع الفلاحية سوى 4.07 % وهو ما انعكس على توزع نسبة الفقر بسيدي بوزيد والذي فاق المعدّل الوطني

وتطرح قضية الأمومة والحقوق التي تنتهك في حق الأم والطفل والأسرة.

إنّ المسؤولية ملقاة على الحكومات لحماية حقوق المرأة العاملة التي يضمنها الدستور والاتفاقيات الدولية وذلك باعتماد آليات ومقاربات ميدانية تكشف بما لا يدعو مجالا للشك أنّ المرأة الريفية تداس حقوقها وتتعرض إلى انتهاكات صارخة في ظل غياب إجراءات ردعية واضحة

للأول مرة في تاريخ المنطقة :

أطفال يقدمون تقرير حقوق الطفل في تونس امام لجنة الدولية المختصة بحقوق الطفل بجنيف

ضحى الجورشي
جمعية ADO +

قدمت منظمات المجتمع المدني التونسي يوم 2 أكتوبر الماضي لأول مرة تقريرها الموازي للتقارير الدورية الرابع والخامس والسادس للحكومة التونسية حول وضع حقوق الطفل، وذلك طبقا لمقتضيات الفقرة الأولى من المادّة 44 لاتفاقية حقوق الطّفل.

تم إعداد هذا التقرير في إطار استشارة وطنية واسعة النّطاق لمنظّمات المجتمع المدني، وذلك بدعم من مكتب تونس لليونيسف عن طريق مشروعٍ مشترك أشرفت عليه جمعية ADO + . وشارك في هذه الاستشارة عدد (233) كممثّلين/ات (135 مشاركة و98 مشاركاً) عن (142) جمعية ومنظّمة وطنية، إضافة إلى 21 إعلاميّ وإعلامية شاركوا وواكبوا تلك الأنشطة. وذلك تحت اشراف الخبير بسام عيشة.

استند التقرير على تفعيل المادة 12 من الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل، واحترام حق الأطفال واليافعين/ات في المشاركة في جميع المسائل التي تهمهم، وتنفيذا لواجب الاستماع إليهم واعترافا بأصواتهم بما يساعدهم على إبراز الإساءات التي يتعرضون إليها، وسعيا لاطلاع صانعي القرارات والسياسات بها.

إن فهم العملية الديمقراطية والتعود على احترام أسسها ومبادئها يتطلب الاشتغال على تنمية الوعي بها منذ مراحل الطفولة،

قدم الطفل يوسف العيادي 12 سنة واليافعتان ايمان بالحاج يحي 17سنة ونور الهدى البنزرتي 15 سنة التقرير البديل للأطفال والمراهقين/ات وهو أمر يحدث لأول مرة في تاريخ المنطقة العربية يقدم فيها يافعون تقريرهم امام لجنة الدولية مختصة بحقوق الطفل بجنيف . وبذلك كان هؤلاء بمثابة سفراء عندما دافعوا عن أطفال تونس، واعتمدوا في إعداد التقرير على التّوصيات الصادرة عن اللجنة الدّولية لحقوق الطّفل، وعبروا أحسن تعبير عن احتياجاتهم وتطلعاتهم.

تم في هذا السياق تنظيم الملتقى التّدريبي الأوّل حول التّقارير الدّوريّة والتّقارير الموازية الخاصة بحقوق الطّفل، شارك فيه (24) يافعاً ويافعة من (15) جمعية ومنظّمة وطنية، تمّ خلاله : عقد (6) استشارات في شكل ورش عمل شارك فيها أكثر من 160 يافعا ويافعة، وحضر معهم عدد من الإعلاميين. كما تمت صياغة مسودة التقرير الأولي ومناقشتها مع سائر المعنيين بهذا الملف بما في ذلك صياغته النّهائيّة.

بعد ذلك تم تقديم بعض صور للانتهاكات التي يتعرض لها الاطفال في تونس، منها على سبيل المثال الاطفال ذوو الاعاقة في غياب سياسة الادماج داخل المؤسسات التربوية، وكذلك غياب الكتب المدرسية للأطفال من ذوى الاعاقة البصرية.

كما تم التوقف عند وضعية الاطفال بالمناطق الريفية والحدودية المحاذية لجبال الشعانبي، و الذين فقدو حقهم في بيئة آمنة، اضافة لغياب فضاءات ترفيه يمارسون حقهم الطبيعي في اللعب. اضافة إلى ذلك بعد بعض المدارس عن مكان السكن مما أدى الى انقطاع بعض هؤلاء عن المدرسة.

كما تحدثوا عن الاطفال الموجودين في مراكز اصلاحية، وهم ضحايا البيئة الاجتماعية حيث تغيب الفضاءات الثقافية وتتفاقم فيها لغة العنف مما أدى إلى قيامهم بأخطاء كلفتهم حرمانهم من حرياتهم.

للمساهمة في مواجهة هذه المشاكل و الانتهاكات التي يعيشها الطفل التونسي، خاصة بعد الثورة، وغياب استراتيجية وطنية تعتبر الطفل اولوية وطنية .

قام الاطفال بتقديم المقترحات والحلول التالية منها :

- توعية الأطفال بحقوقهم/ن من خلال أنشطة متنوّعة، كالنّوادي، والمسرح... .
- مراجعة النّصوص التّشريعيّة وتفعيلها.
- ومضات تحسيسية في وسائل الإعلام للوقاية من العنف والتصدي له.
- دورات تكوينيّة في مجال الوقاية من العنف والبدائل التّربوية.
- تبادل الزّيارات والخبرات بين المدارس خاصة موضوع تثقيف الأقران.

وتفعيل آليات الرّصد والشّكاوي.

كانت تلك التجربة متميزة، أثارت اعجاب اعضاء اللجنة، وزادت الأطفال و اليافعين واليافعات اصرارا على مواصل السير من أجل رفع هذه التوصيات إلى الحكومة لتضع من اولوياتها المرحلة القادمة ضمانا لحقوق الطفل وذلك بتحيين كل القوانين والتشريعات التي تتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل.

سيكون للدولة التونسية موعد جديد أمام اللجنة في سنة 2020 للإجابة على اسئلتها و الالتزام بتوصياتها على مدى السنوات الخمس القادمة، فعلى كل مكونات المجتمع المدني الضغط على اصحاب القرار وذلك تحقيقا لمصلحة كل الاطفال واليافعين واليافعات دون تمييز أو استثناء.

عبد الرحمان الهذيلي رئيس المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لـ»الجريدة المدنية»

لقد أخفقت سياسة التنمية المعتمدة منذ الاستقلال في تحقيق العدالة الاجتماعية ممّا أدى الى نقض العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين

يعتبر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية أحد أهمّ الجمعيات التونسية التي تميزت خلال السنوات الأخيرة بما تُنتجهُ من دراسات وتقارير كانت أداة للمتابعين والاعلاميين لفهم الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. ونفّذ المنتدى عشرات المشاريع في كل الجهات مكّنت من تنمية قدرات النشطاء وتمكينهم من الآليات القانونية والعلمية لتطوير نضالاتهم.

وتعتبر مبادرته ببعث التنسيقية الوطنية للحركات الاجتماعية احدى العلامات البارزة التي كانت لها أثر ايجابيّ، فتمّ تنظيم التحركات وتأطيرُها وأصبحت قوة اقتراح ولديها مفاوضين متمكنين من الملفات التي يناضلون لأجلها.

التقت «الجريدة المدنية» الأستاذ عبد الرحمان الهذيلي رئيس المنتدى، والذي يُعتبر شخصية وطنيّة هامّة في تونس حيث ناضل صلب الاتحاد العام التونسي للشغل وتحمّل مسؤوليات وطنية صلب هياكله، وكان عضوا في الهيئة المديرة للرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان، كما أنه من أبرز الشخصيات الوطنية التي ساهمت في تأسيس المنتدى الاجتماعي التونسي والمنتدى الاجتماعي المغاربي وترأس لجنة دعم حراك الحوض المنجمي سنة 0820.

***السياسات الاقتصادية التي تتمسك بها الحكومات التي تعاقبت على السلطة بعد الثورة تتنزل في إطار ترضية المؤسسات المالية الدولية على حساب الاستقلالية المالية الوطنية**

1. كيف لك أن تصف حالة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في السياق الراهن؟

منذ دخول البلاد في مرحلة انتقال ديمقراطي لم تحظ المسائل الاقتصادية والتحديات التنموية بالأولوية في النقاش العام. ذلك أن المسائل السياسية طغت على النقاش العام بصفة مستمرة وتقريبا دون انقطاع في حين أن توطئة الدستور التونسي الجديد نصت على «القطع مع الظلم والحيف والفساد» لذلك فالاستجابة لمطالب الشعب المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية هي من صميم مطالب الثورة بل ومحرّكها الأساسي. ان ما يحصل للبلاد التونسية حاليا شبيه بما وقع منذ الثمانينات في إطار ما يعرف بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي منذ 1986، أو كل الإصلاحات التي انخرطت فيها الدولة بعد ذلك مثل إصلاح الصناديق الاجتماعية وإصلاح مجلة الشغل وإصلاح التعليم وبرامج الخوصصة وغيرها. لذلك واصلت السياسات على نفس النهج والمنوال واستغلت المؤسسات المالية الدولية الوضع وكثفت ضغوطاتها، مستغلة الظروف المالية الصعبة التي تمر بها البلاد، لتفرض شروطا جديدة، تهدف إلى مواصلة نفس المنوال التنموي الجائر، وذلك عبر فرض جملة من الإصلاحات مثل إلغاء الدعم والشراكة بين القطاعين العام والخاص وتجميد الأجور والترفيع في الضرائب وإصلاح الصناديق الاجتماعية ونظام التقاعد وإصلاح مجلة الشغل للمزيد من المرونة وإصلاح التعليم وغيرها. وقد عملت مختلف الحكومات، التي تعاقبت على السلطة بعد الثورة، على التعجيل بتنفيذ هذه الإصلاحات لضمان الحصول على الموارد المالية الضرورية التي تحتاجها البلاد في ظل تراجع الموارد الداخلية بسبب تباطؤ النمو. وأحسن مثال على ذلك ما حصل مع مشروع قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص الذي وقع تمريره في ديسمبر 2015 أو كذلك الشأن بالنسبة لمجلة الاستثمار الجديدة ويفسر هذا الإصرار على تلبية شروط المؤسسات المالية بانخراط هذه الحكومات في مسارات العولمة المتوحشة وتمسكها بالحلول التقليدية الرامية إلى الحفاظ على التوازنات المالية الآنية على حساب التوازنات الاقتصادية الحقيقية الضرورية لإعادة التوازن المالي للاقتصاد الوطني، دون اعتبار لما يمكن أن يخلفه هذا التوجه من تداعيات خطيرة على مجمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات الضعيفة والمتوسط

*** يجب العمل على إعادة النظر في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في اتجاه تكريس الإرادة الوطنية**

2. ما هي السياسات التي أنتهجتها الدولة التونسية طيلة عقود دولة الاستقلال والتي أنتجت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة التي تعيشها فئات كثيرة من التونسيين؟

لقد أخفقت سياسة التنمية المعتمدة منذ الاستقلال في تحقيق العدالة الاجتماعية ممّا أدى الى نقض العقد الاجتماعي بين الدولة والمواطنين وقد كرّس المنوال التنموي المعتمد منذ الاستقلال، وخاصة مع اعتماد برنامج الاصلاح الهيكلي مزيدا من التفاوت والفوارق وعدم المساواة بين الفئات وبين الجهات. وهي نتيجة لاعتماد التوجه الليبرالي للاقتصاد الذي بلغ حد التوحش، خاصة مع ظهور العولمة وتطبيق الوصفات النيوليبرالية الجاهزة لمعالجة القضايا المحلية ممّا أدى إلى توسيع الهوة التنموية وتفاقمها بين الجهات الساحلية والجهات الداخلية للبلاد.

مع الملاحظ أن هذا الاختلال التنموي كان أيضا نتيجة حتمية لمركزية القرارات الاقتصادية والسياسية للبلاد، ولغياب حوكمة ترابية، وبالتواطؤ مع النخب السياسية والاقتصادية الجهوية التي كانت «تتمعش» من نتائج هذه السياسات على ضعفها وضآلتها لتعيد استثمارها خارج هذه الجهات.

في المحصلة، يمكننا القول أن المنوال التنموي الذي اعتمد في تونس منذ الاستقلال وإلى غاية الان لم يكن فقط السبب الرئيسي في تعميق التفاوت الجهوي واتساع الفوارق الاجتماعية، بل كان السبب الاساسي في تنامي ظاهرة البطالة وتفشيها خاصة لدى حاملي الشهادات العليا، بالإضافة الى تنامي ظاهرة التشغيل الهش. كما أن هذا المنوال ساهم في تدنى الخدمات العمومية وفي تفاقم ظاهرة الاقتصاد الموازي، هذا فضلا عن تدهور الاوضاع البيئية.

3. ما هي السياسات الايجابية التي اتخذها الدولة التونسية من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية؟

لم تكن العدالة الاجتماعية غاية بحد ذاتها في مرحلة بناء الدولة فمن المؤكد أنه خلال الحقبات الماضية تم رصد استثمارات عمومية هامة لإنجاز مشاريع بالجهات الداخلية للبلاد على غرار السدود الكبرى بالشمال الغربي، الّا أن هذه المشاريع في غالبها لا تنتفع بثمارها الجهات الداخلية باعتبار أن مردوديتها تعود بالنفع على جهات ومناطق أخرى من البلاد.

تبنت تونس خلال هذه المرحلة الأولى بعد الاستقلال سياسة التصنيع العام الإرادي والموجه من قبل الدولة عن طريق إنشاء أقطابٍ صناعية في معظم الجهات، وفي الوقت نفسه اعتمدت تدابير لتشجيع ودعم القطاع الخاص من خلال تقديم الإعانات والمساعدة الضريبية. و بناء علاقة متينة وجدلية بين المجال والسكان عبر القيام بحصرٍ وضبطٍ دقيق لمعطيات كل جهة في كل المجالات: الطبيعية والاقتصادية والبشرية قصد تحقيق «التوازن بين الجهات في إطار إنجاز تنمية متناغمة ومتوازنة». كما حرصت الدولة على تشريك الجهات في عمليات التخطيط عبر بعث لجان محلية وجهوية للتخطيط و تأكيدِ ضرورةَ التناغم بين التقسيم الترابي الإداري والتقسيم الاقتصادي وبعث مناطق تنمية.

خلال هذه المرحلة قام منوال التنمية على بناء نسيج صناعي اقتصادي وطني محمي من المنافسة الخارجية وموجه الى السوق الداخلية بالأساس في إطار تعويض الواردات بصناعات وطنية.

لقد كان الاعتقاد السائد لدى السلطات العمومية أن الحد من الاختلالات بين الجهات يتمثل في مباشرة الوسيلتين التاليتين: إنشاء الأقطاب الصناعية (بشكل عام دفع الاستثمار) وإصلاح الهياكل الزراعية.

وكانت الأهداف المرصودة لتنفيذ هذه التدابير المختلفة إصلاح الهياكل الإنتاجية القائمة عند الاستقلال بغية القضاء على البطالة الموروثة من الفترة الاستعمارية. وبغض النظر عن التقييم الشامل لمختلف السياسات الاقتصادية المتبعة خلال هذه المرحلة، فإنه يمكن اعتبار أن تلك السياسات قد أخفقت على الأقل، من حيث خلق فرص الشغل والحد من البطالة وتحقيق العدالة بين الفئات والجهات على الرغم من الجهود الاستثمارية المبذولة. وعموما، والى حدّ الآن فإن منوال التنمية الحالي القائم على المنطق السلعي ومنطق الربح العاجل والاعتماد على القطاع الخاص للنهوض بالتنمية وبالجهات، قد قاد إلى نتائج كانت كسابقاتها مخيبة للآمال كما تؤكد على ذلك الانتفاضة الاجتماعية السلميّة التي عرفها الحوض المنجمي في أوائل 2008 وانتفاضة 2010 وما تلاها من حِركاتٍ اجتماعية تتواصل حتى اليوم.

فاقتصرت السياسات على التخفيف من حدة الفوارق عبر توظيف أكبر نسبة من الاستثمارات العمومية بالجهات الداخلية واعتماد برامج خصوصية لفائدتها، دون التوصل إلى بناء نسيج اقتصادي قادر على تحقيق حركية تنموية من شأنها النهوض بهذه الجهات بصفة مستدامة وتحقيق العدالة الاجتماعية.

4. ما هي التصورات التي يقترحها المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية لمعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية؟

في المدى القصير يجب الحد من العجز التجاري عبر إجراءات استثنائية تخص الواردات، وتثبيت سعر الدينار لتقليص الممارسات الاحتكارية، والرفع من الإنتاجية ومن تنافسية الصادرات و مقاومة التجارة الموازية وتهريب الأموال والتهرب الجبائي، واعتماد ديبلوماسية نشيطة لإلغاء بعض الديون وتحويل البعض الآخر لتمويل مشاريع تنموية وعموما يقترح المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية ضرورة مراجعة السياسات الاقتصادية التي تتمسك بها الحكومات التي تعاقبت على السلطة بعد الثورة والتي لا تتنزل إلا في إطار ترضية المؤسسات المالية الدولية على حساب الاستقلالية المالية الوطنية من اجل الحفاظ على استقلالية القرار فيما يتعلق بالإصلاحات التشريعية لملاءمتها مع ما ينص عليها الدستور والاتفاقيات الدولية وليس استجابة لإملاءات ورغبات الدوائر المالية الدولية كما يدعو للعمل على الحد من التعويل على التداين الخارجي الذي وصل إلى مستويات غير مسبوقة ودراسة البدائل التي يقترحها الخبراء للحد من التداين. والتخلي عن سياسة البحث عن التوازنات المالية العاجلة وتبني سياسات تهدف لتحقيق التوازنات الاقتصادية الحقيقية عبر القيام بإصلاحات في إطار التأسيس لمنوال تنموي جديد يتماشى مع مصالح البلاد الوطنية ويستجيب لمطالب المجتمع في تحقيق الرقي والتقدم والعدالة الاجتماعية.

والعمل على التنسيق بين السياسة النقدية وسياسة الميزانية العمومية لتفادي الانعكاسات السلبية المتعددة على المالية العمومية والناتجة أساسا عن إملاءات المؤسسات المالية الدولية والعمل على تعبئة الموارد المالية الداخلية عبر مقاومة الفساد المالي والتهرب الضريبي وإدماج الاقتصاد غير المنظم والعمل على التدقيق في التداين العمومي لتحديد الديون الكريهة وفتح حوار جدي حول قضية التداين مع مختلف الأطراف الوطنية.

*** رفع نسق التضامن المغاربي واعتماد المناطق الحدودية لبناء مشاريع مشتركة و تنظيم المبادلات التجارية العابرة للحد**

5. ما هي مقترحاتكم للمهام التي يمكن أن تضطلع بها القوى الاقتصادية والاجتماعية من أجل تغيير السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفرض سياسات أكثر عدلا؟

على القوى الاقتصادية والاجتماعية الدفع باتجاه مراجعة مجلة الاستثمارات و اعتماد سياسات قطاعية وبناء علاقات تعاقدية بين القطاع الخاص والقطاع العام مع تحديد التزامات الأطراف والأهداف ومدة الانتفاع مع المتابعة والتقييم و المحاسبة وتوفير الدعم للمبادرة التقنية للاتحاد العام التونسي للشغل لتطوير الاقتصاد الاجتماعي التضامني و تشجيع

القطاع غيرالمنظم على التحول إلى قطاع منظم و إصلاح المنظومة الجبائية في اتجاه اعتماد سياسة إعادة توزيع الثروة قصد تحقيق العدالة الاجتماعية ومقاومة الفوارق الجهوية وتحسين جودة الخدمات الاجتماعية والدفع باتجاه إصلاح منظومة تمويل الاقتصاد بالرفع من مساهماتها في بناء منوال تنموي بديل ذلك أن مساهمة القطاع البنكي التونسي والسوق المالية الداخلية والاستثمارات الخارجية بقيت دون المستويات المسجلة في الاقتصاديات الصاعدة مما يدل على وجود هامش معتبر للرفع من مستويات التمويل الداخلي والخارجي على شرط حسن استعمال مصادر التمويل والعمل على توظيفه في الأنشطة المنتجة والمساهمة في تمتين وتكثيف وتنويع النسيج الاقتصادي. إصلاح منظومة التعليم والتكوين المهني في اتجاه تحسين مردوديتها وجودتها وتشغيليتها وخلق علاقات جدلية وتكاملية بينها وبين السياسات القطاعية المشار إليها سابقا. وتشجيع السلطة المحلية على أساس اللامركزية واللامحورية وضمان تشريك واسع لكل الفئات في مجال بلورة البديل التنموي المنشود والضامن لتعبئة كل الطاقات وإرجاع الثقة في المؤسسات والمساهمة في الرفع من أداء المصالح الإدارية والتضييق على التجارة الموازية والتهريب وتحسين مناخ الأعمال بصفة عامة.

اما في مجال العلاقات الدولية يجب العمل على إعادة النظر في العلاقات مع الاتحاد الأوروبي في اتجاه أكثر تكريس للإرادة الوطنية وأكثر استقلالية في التعامل مع المقترحات والمشاريع المعروضة من طرفه من جهة ورفع نسق التضامن المغاربي واعتماد المناطق الحدودية لبناء مشاريع مشتركة و تنظيم المبادلات التجارية.

6. هل تعتقد أن نظام الحكم الحالي يمكن أن يمثل عائقا لتغير السياسات في المجال الاقتصادي والاجتماعي؟

مازال الفكر السياسي لعموم التونسيين يحن إلى أن يكون مركز القرار هو مركز واحد إضافة ان عديد السياسيين يرجعون فشلهم لشكل الحكم. نحن نظريا إزاء نظام حكم مثالي تبقى الإشكالية في التطبيق. ذلك ان الطبقة السياسية الحاكمة لم تعط الأولوية للملف الاقتصادي الذي كان السبب الرئيسي للانتفاضات الشعبية الحاصلة واكتفت الى حد الآن بالاهتمام بالانتقال الديمقراطي على المستوى السياسي عبر اصدار دستور جديد لسنة 2014 والقيام بانتخابات تشريعية ورئاسية ديمقراطية وتدعيم حرية التعبير والتنظّم. ورغم هذا المجهود بقي الوضع السياسي غير قار ومتميز باحتداد الصراعات داخل السلطة التنفيذية وعدم استقرار التكتلات البرلمانية وتنامي السياحة السياسية داخل السلطة التشريعية (مجلس نواب الشعب) وبين الأحزاب وعدم قدرة السلطة القضائية على التخلص من هيمنة السلطة التنفيذية وتفكك أحزاب وظهور اخرى وعدم استقرار التحالفات الحزبية وتشتت أحزاب المعارضة التقدمية وأخيرا محاولات التراجع عن بعض المكاسب في مجال الحريات ... اذا متى توفرت الإرادة السياسية في التغيير الاقتصادي والاجتماعي سيتحقق ذلك بصرف النظر عن الموقف من شكل نظام الحكم حاليا.

7. هل من الممكن أن يغير الحكم المحلي، بعد ارساء مؤسساته، من الأوضاع الحالية ويمكن التونسيات والتونسيين من حقوقهم؟

ان البديل التنموي المنشود لتنمية الجهات لا بدّ من أن يمرّ عبر تعزيز اندماج الفضاء الترابي وتثمين ثرواته وتفعيل الحكم المحلي بما يتناسب وغايات الباب السابع من الدستور من اجل دفع جديد للتنمية والتشغيل والاستثمار نحو لامركزية حديثة وعصرية تؤسس للمشاركة الفعلية ولنظام يقطع مع المركزية المفروضة في السابق. على الجميع ان يتحلى بالصبر حتى استكمال إرساء مسار اللامركزية الذي يتطلّب كما هائلاً من الأوامر والقوانين والقرارات لتفعيل ما جاء في مجلة الجماعات المحلية ودستور جانفي 2014 هذا إلى جانب ضرورة مراجعة وتنقيح جميع القوانين الجاري العمل بها الآن، وإعادة النظر في المجلّات والمراجع ذات العلاقة بالمُحاسبة العمومية والجباية المحلّية وأمثلة التهيئة العمرانية وغيرها. الامل قائم في ان يحقق الحكم المحلي النقلة المرجوّة رغم التعثرات التي

***ان البديل التنموي المنشود لتنمية الجهات لا بدّ من أن يمرّ عبر تعزيز اندماج الفضاء الترابي وتثمين ثرواته وتفعيل الحكم المحلي بما يتناسب وغايات الباب السابع من الدستور من اجل دفع جديد للتنمية والاستثمار نحو لامركزية حديثة وعصرية تؤسس للمشاركة الفعلية ولنظام يقطع مع المركزية المفروضة في السابق**

رافقت انطلاقته إذا توفّرت جهود جميع المتدخلين مع المحافظة على وحدة الدولة وتماسكها.

8. هل للمنتدى قراءة في نتائج الانتخابات الأخيرة من منظور رسالة الجمعية وأهدافها؟

لقد قطعت الثورة التونسية خطوات فعلية في مسار تفكيك التسلطية وبناء مؤسسات الجمهورية الديمقراطية والمجتمع التعددي فدستور 27 جانفي 2014 وتتالي المواعيد الانتخابية 2011 ثم 2014 و2018 و2019 تعدّ برغم التعثّرات محطّات ناجحة في مسار التحول الديمقراطي التونسي مقارنة بما آلت إليه الأوضاع في عدة بلدان عربية مجاورة. وهي محطات لم تكن لتتحقق دون الدور البارز للمجتمع المدني والقوى الديمقراطية والوطنية التي حمت التجربة الديمقراطية

في مقابل ذلك تدفع كل المؤشرات الاقتصادية الى القلق وتؤكد فشل السياسات الحكومية على وضع خطة انتقال اقتصادي واجتماعي تضع حدا لمزيد تدهور الأوضاع وتمكن من الاستجابة لمطالب التنمية والعدالة الاجتماعية الملحّة التي تستمر في رفعها والنضال من أجلها عدة فئات وشرائح اجتماعية وسبق ان قلنا في تصريح خلال جوان 2019 « إن حجم الإحباط واللامبالاة إزاء كاريكاتورية المشهد السياسي سيعمق هذه القطيعة ويعطي فرصة البروز للشعبوية وللخيارات المعادية للفئات المحرومة. إن الانتخابات وحدها وخاصة في شكلها الحالي لن تغير الكثير من واقع التونسيات والتونسيين إذا لم يواكبها مجتمع مدني قوي وحركات احتجاجية واجتماعية ذات تعبئة ميدانية قوية واعلام مستقل وقضاء عادل ونزيه وهيئات دستورية حيوية.» ان المشهد السياسي الحالي يؤكد ما ذهبنا اليه ورغم محاولة عديد المنظمات على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل والمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية الارتقاء بالنقاش والصراع الانتخابي الى صراع برامج وأفكار عبر الأسئلة التي وجهها الاتحاد او المنتدى لكن للأسف لم تلق تفاعلا لغياب الرؤية لدى اغلب القوى السياسية وهربا أيضا من تعهدات واضحة تتطلب مسائلة ان لم تتحقق. لا يخفي المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية خشيته من المرحلة القادمة في ظل غياب مشاريع حقيقية للإنقاذ وفي ظل استحقاقات اجتماعية ملحة لا تحتمل تأجيلا وانتظارات لفئات عديدة من الشعب التونسي سيجد لها الإحباط منفذا في القريب بما يجعلنا امام مواجهة اجتماعية جديدة تتغير فيها مواقع المعادين للمطالب الاجتماعية وادواتهم وتتجدد فيها مطالب الكرامة والتشغيل والتنمية والعدالة الاجتماعية. يجب التأكيد على خطورة المرحلة التي لا تتمثل فقط في ضعف النمو وتدهور التوازنات الكلية وتوتر الأوضاع الاجتماعية، بل بالخصوص في الاندثار المفجع والمخيف لكل مقومات التنمية نتيجة ارتفاع نسق هجرة الكفاءات من مختلف الأصناف وارتفاع نسق تهريب الأموال والتدهور المريع لمردود المؤسسات وارتفاع العجز الطاقي والعجز المائي

9. ما هو برنامجكم للسنة الجديدة في ظلّ تقييمكم للأوضاع الحالية من جانبها السياسي واللاجتماعي؟

حدد المؤتمر الأخير للمنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية المنعقد في فيفري 2019 اهداف المرحلة المقبلة التي سيعمل عليها واهمها تثبيت دوره في مجال نقد السياسات الحكومية وكلفتها الاجتماعية و ذلك من خلال عمل الرصد و تشخيص مجالات فشل السياسات الحكومية وكشف خلفيات ذلك الفشل و أسبابه سواء تعلقت بالخلفيات النيو ليبرالية للخيارات الاقتصادية أو بالحوكمة عامة وغياب الشفافية عبر كل اللقاءات والتظاهرات والتقارير والدراسات التي ينشرها و بلورة بدائل و تقديم حلول من أجل سياسات اقتصادية وتنموية واجتماعية بديلة وعرض حزمة الإجراءات العاجلة في مجال الجباية و السّياسات القطاعية و الحلول التنموية المقترحة وطنيا و محليا عبر حملة مناصرة لمشروعه حول المنوال التنموي البديل إضافة بناء الشبكات والتحالفات مع الفاعلين و منظمات المجتمع المدني وتعزيز تحالفه مع الاتحاد العام التونسي للشغل حول هذه الأهداف و البدائل مما يعزز من دور حملات المناصرة والتعبئة ويوفّر للفئات المهمشة والمحرومة و للمحتجين مشاريع تفاوض و ضغط ويمنح هذه البدائل قوة تغيير اجتماعي وسياسي مؤثرة و يقوي فرص ديمقراطية تشاركية فعلية.

إن موقع المنتدى وصدقيته وخلفيته القيمية القائمة على احترام الحريات والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومقاومة الفساد ومناهضة التوجهات النيو ليبرالية تدعوه الى أن يلعب الى جانب المنظمات الوطنية المستقلة والقوى السياسية المدنية الديمقراطية والحركات الشبابية دورا واضحا في تشبيك وتمفصل النضالات دفاعا عن الخط الحقيقي للثورة ومطالبها. وانحيازا لأوسع الفئات الاجتماعية المطالبة بالحرية والكرامة والحرية ومقاومة المحسوبية والفساد

فالاستراتيجية الممكنة للمنتدى اليوم ولكل منظمات المجتمع المدني الديمقراطية والتقدمية والحركات الاحتجاجية هي الربط بين كل استفادة ممكنة من الديمقراطية من جهة وتعزيز كل طاقات المقاومة القائمة في المجتمع حتى يتسنى بناء الجسور بين كل فضاءات التغيير الاجتماعي والديمقراطي الممكنة حتى تحقيق الكرامة والعدالة الاجتماعية وصون الحقوق والحريات.

انتهاك الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين

فشل الحكومات المتعاقبة وافلات ارباب العمل من العقاب

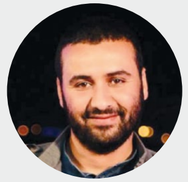

بقلم: محمد ياسين الجلاصي

يعتبر قطاع الاعلام في تونس مرآة للمجتمع التونسي عموما، ليس فقط لأنه ينقل واقع التونسيين ومعاناتهم واخبارهم واخبار السياسيين في البلاد، بل لأن تركيبة العاملين في الصحافة تشبه تركيبة المجتمع التونسي حد التطابق. ستجد من الصحفيين من يتقاضى أجورا خيالية ومن يتقاضى أجرا يكاد يتجاوز الأجر الأدنى المضمون كما ستجد العاطلين وحتى الصحفيين الذين يعملون بشكل عرضي، ومن هنا جاءت فكرة تضمين الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للصحفيين في نصوص تشريعية واتفاقيات تبني علاقة جديدة بين الصحفيين ومشغليهم في القطاعين العام والخاص.

إن طرح قضية حقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية في هذا السياق هو أمر جد ضروري، ليس فقط للارتقاء بأوضاع العاملين في قطاع الصحافة بل لضمان منتوج اعلامي يحترم الجمهور ويخدم مصلحة البلاد ويدافع عن قيم الجمهورية والحداثة والتقدم. لذلك لا يمكن الحديث عن اصلاح للإعلام دون أن يكون مسبوقا بالدفاع عن حقوق العاملين فيه.

ويمكن القول إن أكبر عقبة أمام تحقيق العدالة وحصول الصحفيين على حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية هي تجاوز القانون من قبل المشغلين، ذلك أن عددا كبيرا من أرباب العمل يشغلون صحفيين ومصورين في وضعيات هشة دون عقود عمل أو ما يسمى «تحت الحيط» وبأجور أقل ما يمكن أن يقال عنها أنها أجور بخسة رغم أن القانون يمنع ذلك. وطبعا عدم تطبيق القانون على أرباب العمل وفي بقية المجالات أيضا هو من أكبر معضلات تونس التي تمنع تقدمها وتحقيق العدالة فيها.

إن الحكومة التي تراقب وضعية الاجراء ومنهم الصحفيين دون أي تحرك يذكر تعتبر شريكة في جريمة انتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية، رغم أنها تمتلك كل الوسائل الضرورية لذلك مثل تفقدية الشغل وتسليط العقوبات على الذين لا يحترمون القانون في تشغيل الصحفيين. لكن الحكومات الضعيفة والتي لا تملك الإرادة السياسية الحقيقية لم تتمكن من ضمان حقوق مواطنيها بل إنها متواطئة مع المشغلين في كثير من الأحيان عن قصد أو عن غير قصد، إن عدم احترام الحقوق الاقتصادية للعاملين في الصحافة وفي بقية القطاعات هو أحد أوجه الإفلات من العقاب الذي أصبح سيد الموقف في تونس.

وبناء على ما سبق يجب الاتفاق على الأقل أن العدو الاول للإعلام وللصحفيين هو المشغل الذي لا يحترم حقوق العاملين ويعتبرها ضربا من ضروب الترف، فالمستثمر في الاعلام يعتقد أنه سيجني الأرباح الطائلة من الاشهار ويتحصل على «حصانة» توفرها له قوته المعنوية التي يستمدها من مؤسسته الإعلامية والعلاقات العامة التي ستمكنه من التأثير في كواليس القرار السياسي، كل ذلك دون أن يكلف نفسه منح حقوق العاملين في مؤسساته. فعديد المؤسسات الإعلامية الكبيرة في تونس لازالت تتعامل بمنطق «السخرة» مع العاملين فيها وتجد تشجيعا من الدولة التي لا تحاسبهم على انتهاك القانون وعدم منح الناس حقوقهم.

بداية حل هذا المشكل تكمن في تضامن كبير بين الصحفيين هياكلهم النقابية والتحركات القوية التي تجبر الدولة على تطبيق القانون وتنفيذ رقابة على المشغلين، بالإضافة إلى اجبار ارباب العمل على تطبيق القانون ومنح حقوق الصحفيين الاقتصادية والاجتماعية دون مماطلة. كما يجب على المهنيين بناء اتفاقيات قطاعية تتضمن مختلف الحقوق والواجبات والتي تمثل دستورا جامعا يخضع له الصحفي والمشغل.

إن الخلاصة التي ينتهي إليها المتابع لشؤون قطاع الاعلام في تونس، دون تشاؤم، هي أن الاعلام سيبقى لفترة من الزمن رهينة لدى مراكز النفوذ المالي والأحزاب السياسية والحكومات رغم أن السواد الأعظم من الصحفيين يلتزمون بحرفية وموضوعية عالية في التعاطي مع كل الملفات. والسبب في ذلك أنه لا يمكن أن تبني اعلاما ديمقراطيا ومتعددا في ظل سعي الجميع للسيطرة عليه واختراقه من الداخل، كما لا يمكن أن تضمن حرية ونزاهة دون أن يكون للصحفيين مكانة اجتماعية ووضع مادي يحصنه من الاغراءات. وللهياكل النقابية والمهنية دور كبير في هذا إن هي وضعت تحدي النهوض بالصحفيين مهنيا اقتصاديا واجتماعيا على سلم اولوياتها.

« الحق في كرامة العيش وفي العلم وفي العمل »

الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تونس بين ما يقوله الدستور وما تفعله الحكومات...

بقلم: أمال شاهد

سنتحدث كما تتحدث الكتب، كتب التاريخ وكتب البحوث القانونية والاقتصادية وكتب النظريات السياسية في التسيير والحوكمة. سنتحدث كما تتحدث المواثيق الدولية والمعاهدات وكما تصف وتُوصّف أدلة المعايير الدولية. سنتحدث ولن يفهمنا الشعب الواسع والكبير كما لم ولن يفهم العبارات الرنانة وكل ما تحتويه المعاجم المعرفية والعلمية من كلمات ومفاهيم متشعبة ومعقدة وملتفة، تلك العبارات التي ترد في خطب السياسيين وفي تقارير الحكومات والتي تقال في برامج التلفزات والإذاعات يوميا مع سابق التكرار والإصرار وفي صمم تام عن حالة عدم الفهم العامة وعن حالة الملل والعزوف وانصراف الناس إلى شأن آخر.

موضوعنا هو الخوض في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للمواطنات والمواطنين كما يعددها دستور الجمهورية التونسية الثانية الصادر في 26 جانفي 2014 والتي استلهم روحها من المواثيق الاممية والاعلانات العالمية والمعاهدات والعهود الكونية والاتفاقيات الدولية. وموضوع طبقات الشعب على أغلبها هو كيف يمكن العيش بكرامة وتعفف، في منأى عن الجوع والمرض والبرد والحر والبطالة والعجز وفي منأى عن الخوف والهزات بكل أصنافها.

غاية هذا المقال محاولة البحث في الهوة الحاصلة بين «ما يجب ان يكون» وما « هو كائن». بعبارة أخرى، يرمي هذا المقال إلى محاولة فهم أسباب القطيعة بين وضعين: ما يحتاجه الشارع التونسي وما يستحق الحصول عليه كما ينص على ذلك نص القانون، وما تقوم به الحكومات المتعاقبة، ليس فقط بعد ثورة 17/14 ولكن حتى حكومات ما قبل ذلك، وسبب تواصل الهوة بين الواقعين، أو بالأحرى بين» الواقع» ومحاولات» بيع الوهم».

لتحقيق ذلك وجهنا السؤال إلى استاذ في القانون العام، وباحث في الانطروبولوجيا السياسية، وخبير اقتصادي وبنكي، لنعرف من كل منهم جملة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمطالب الواقعية للشارع التونسي ورؤية عملية لتصغير الهوة الموجودة بين الواقع والسياسات المعتمدة منذ أكثر من عقد من الزمن.

خالد الماجري

دكتور واستاذ جامعي في القانون العام بكلية العلوم القانونية والسياسية والاجتماعية بتونس

يدرس مادة حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني

« ماذا يقول القانون»

ماذا نقصد بعبارة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ؟

تصنّف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كحقوق الجيل الثاني للإنسان.

حقوق الإنسان الأولى التّي تمّ تكريسها في نصوص قانونية، هي الحقوق المدنية والسياسية (الحقّ في الحياة وحريّة التفكير والتّعبير والمعتقد والحقّ في السلامة الجسدية وحقّ التّنظم في إطار جمعيات وأحزاب، الحقّ الانتخابي...).

في مرحلة تاريخية لاحقة، برز صنف الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويتميز هذا الصنف من الحقوق بأن أول آثاره هو ترتيب دين على الدولة تجاه هذه الحقوق، إذ لا يمكن تحقيقها إلا إذا قامت الدولة بأعمال مادية، وذلك على عكس الحقوق-الحريات أي الحقوق المدنية والسياسية التي يبدأ ضمانها عبر اكتفاء الدولة بعدم التدخل فيها. ويمكن الحديث عن ثلاثة محاور كبرى تضم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وهي محور التعليم ومحور العمل ومحور الصحة.

على ماذا ينص دستور الجمهورية التونسية لسنة 2014 في هذا المجال ؟

يمثل دستور 2014 في هذا المجال نقلة نوعية بالمقارنة مع دستور َ1959 حيث نص في بابه الثاني على لائحة شبه مكتملة للحقوق والحريات وتضمّن فصولا تضمن أغلب الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

فقد نص في الفصل 21 على الحق في العيش اللائق، وهو حق ذو صبغة عامة يتجسد أساسا عبر الحق في التغذية والحق في السكن اللائق. كما نص الدستور على الحق في الصحة والحق في التغطية الاجتماعية في فصله 38، والحق في التعليم في الفصل 39، والحق في العمل في الفصل 40، والحق النقابي في الفصل 36.

حسنا فيما تتمثل وظيفة الحكومة أو واجباتها (الجهاز التنفيذي)، وبقية أجهزة الدولة في ترسيخ هذه الحقوق والاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية، وفي تحقيقها بالخصوص ؟

يرى البعض من معارضي التنصيص على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في وثيقة الدّستور أنّ مثل هذه التنصيصات الدستورية لا تزيد عن كونها مجرّد إعلان للنوايا وهي في أفضل الحالات جملة من التوجيهات التّي يمكن أن تستنير بها السّلط العمومية عند رسمها للسياسات العامّة في المجال الاقتصادي والاجتماعي ولكنها تفتقر للقيمة الإلزامية.

لكن هذا التصور مغلوط تماما، وهو ما يبرزه قابلية هذه الحقوق للتقاضي في كل دول العالم وفي تونس كذلك، والتطور الذي عرفته هذه الامكانية في حماية هذا النوع من الحقوق عبر اللجوء إلى القضاء، خاصة عبر فقه قضاء المحكمة الإدارية الذي يضيق المجال هنا عن استعراضه.

ويتجلّى واجب الدولة، المتمثّل في التكريس الفعلي للحقوق، بشكل خاصّ بالنسبة للحقوق ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية فعلى الدولة اتخّاذ تدابير إيجابية ورسم وتنفيذ السياسات الكفيلة بضمان هذه الحقوق. ورغم أنّ تجسيم الحقوق الاقتصادية والاجتماعية لا يرتبط فحسب بتوّفر الإرادة السياسية بل كذلك بالإمكانيات المادية ومقدرات الدّولة، فإنّ الدولة محمولة على ضمان العناصر الأساسية لكلّ حقّ من هذه الحقوق ثمّ العمل بشكل تدريجيّ على تجسيمه في مختلف جوانبه.

يوّضح العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مادّته الثانية الالتزامات المحمولة على الدّول الأطراف:» تتعهّد كلّ دولة طرف في هذا العهد بأن تتّخذ، بمفردها وعن طريق المساعدة والتعاون الدّوليين ولا سيّما على الصعيدين الاقتصادي والتقني وبأقصى ما تسمح به مواردها المتاحة، ما يلزم من خطوات لضمان التّمتع الفعلي التدريجي بالحقوق المعترف بها في هذا العهد، سالكة إلى ذلك جميع السّبل المناسبة، وخصوصا سبيل اعتماد تدابير تشريعية».

وبالتالي ورغم أننا غالبا ما نتحدث عن مجرد التزام ببذل عناية من قبل الدولة بخصوص هذه الحقوق، فإن ذلك لا يعني أن الدولة يمكن أن تتنصل من مسؤوليتها تجاهها، بل هي مطالبة أولا: بعدم تعطيل الحق، وثانيا: بضمان عناصره الأساسية (وفي هذا وذاك لا حديث عن بذل عناية في إطار الموارد المتاحة)، وثالثا: فإن الدولة مطالبة بضمان التمتع الفعلي التدريجي بكامل عناصر الحق (وهذا هو مجال الحديث عن بذل العناية والموارد المتاحة). ويمكن أن نضيف إلى هذه الالتزامات الثلاثة التزاما رابعا: حيث أن «الموارد المتاحة» لا تقتصر على الموارد الوطنية بل تنشئ هذه العبارة التزاما على الدولة بإيجاد الموارد سواء بمفردها أوعن طريق المساعدة والتعاون الدوليين.

رافع الطيب

أستاذ في علوم الجيو-سياسة والعلاقات الدولية بجامعة منوبة، وباحث بالمركز الوطني للبحث العلمي بفرنسا

من كتاباته : «ناقة الله» في اصول الفوضى في ليبيا (2017)- كتائب الرمل، القبيلة والمجال والميليشيات في فزان - (الجنوب الليبي (2018) - المحيط الجيوسياسي للمغرب العربي وازمات الساحل والصحراء (2019)

«ماذا قدمت الحكومات المتعاقبة منذ عقود»

ماهي طبيعة المطلبية التي ظهرت في المجتمع التونسي؟

اتجهت بوصلة المطالبة في تونس نحو وجهتين : الأولى ذات منحى اجتماعي واقتصادي، وهي مطالب بقيت منذ انتفاضة شتاء 2010 دون حلول حقيقية ومستدامة. أما المطلب الذي يبدو جديدا ولكن كانت ترفعه مجموعة صغيرة من المناضلين فهو ذو توجه قيمي ويطمح لوضع حد للسقوط الاخلاقي للعمل السياسي الكلاسيكي عبر رفع شعار محاربة الفساد.

هل استجابت الحكومات التونسية (ولو جزئيا أو نسبيا) لمطالب الشارع التونسي خاصة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي؟

إن أهم درس يفهم من طبيعة الاقتراع في الانتخابات الأخيرة وخاصة الرئاسية في دورتها الثانية هو بقاء الطيف الشبابي الذي تجاهلته السياسيات التنموية وخاصة في ما يهم التشغيل قبل 2011 في نفس الحالة من التنكر لمطالبهم. هذا الشباب الذي لم يلمس أي تغيير في التوجهات الاجتماعية والتنموية والتشغيلية لدى النخب التي حكمت منذ 2011، قرر التوجه نحو انتخاب عقابي واحيانا انتقامي. لذا، يمكن القول أن 2019 يمثل رجة ارتدادية لما تم نسيانه أو اسقاطه من اولويات حكام البلاد ما بعد 2011.

ما جعل مواقف الشباب تتجذر وتأخذ منحى انتقاميا هو الحيف الذي شعر به الكثير منهم في ما يهم مسألة التشغيل وخاصة حين عاينوا تهميشهم وهم أصحاب القضية في الوقت الذي فتحت فيه ابواب الوظيفة العمومية على مصراعيها امام منتسبي احزاب السلطة ممن ليست لهم الكفاءات وفي بعض الأحيان الحاجة للعمل داخل الادارات أو المؤسسات الوطنية.

لماذا حسب تحليلك عجزت الحكومات المتعاقبة منذ بن علي وبعد الثورة عن تلبية مطالب الشارع وعن الاصغاء للاحتياجات المجتمع التونسي؟

إن أي سلطة لا تطرح على نفسها تصور وانجاز مثال للتهيئة الترابية مرفوقا بتصور اقتصادي واجتماعي اندماجي يتفاعل مع متغيرات المجتمع، فهي محكومة حتما بالفشل. لم يكن لنظام بن علي أي مشروع حقيقي للبلاد ولا اية نظرة استشرافية لتونس، لذا عاشت البلاد ازمات متعاقبة اساسها عدم توافق المطالب النابعة من مجتمع متحول مع سياسات لا تعتمد تطوير الجهات ولا تؤسس رؤاها على ابداع وابتكار في مجال الانتاج بكل أنواعه. أما بعد 2011، فالواضح ان النهضة ومن حالفها في الحكم، لم تعمل على أي نوع من القطيعة مع القديم واعتبرت الدولة غنيمة ومجاا تراكم الثروة لدى المجاميع الجديدة-القديمة من رجال اعمال استنزفوا القدرات الضعيفة للبلاد.

عز الدين سعيدان

مختص في العلوم الاقتصادية، متخرج من الجامعة التونسية ومن المدرسة القومية للإدارة، وحاصل على المرحلة الثالثة في الاقتصاد من جامعة مينوسيتا وعلى شهادة الدراسات العليا في الاحصاء من جامعة أوريغون بالولايات المتحدة الامريكية، وخبير في المجالين الاقتصادي والبنكي.

«هل يمكن الحديث عن الأمل في إيجاد الحلول»

ماهي أهم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية التي تتطلب تدخلا عاجلا للحكومة المقبلة وتتطلب اهتماما خاصة في خطة عملها السياسي؟

أولا يجب أن نقوم بالتشخيص الصحيح للوضع. فليس صحيحا أننا نعرف التشخيص جيدا ولسنا متفقين حوله. الدليل على ذلك هو التباين الكبير في المواقف الذي نصطدم به كلما كانت هنالك مفاوضات اجتماعية. من الضروري المرور بمرحلة اساسية هي الجلوس حول نفس المائدة ونتفاوض حول التشخيص الحقيقي للأوضاع اقتصاديا وماليا، ونحدد الاسباب التي أوصلتنا لما نحن فيه اليوم ثم نضع الحلول الممكنة. حينها نوقع على ذلك حتى لا يغير أي طرف موقفه في منتصف الطريق. والخطأ الذي وقعنا فيه سابقا هو أن هذا العمل لم يحصل لا من خلال وثيقة قرطاج 1 ولا من خلال وثيقة قرطاج 2، إذ لم يكن فيها الا سطور عامة دون برنامج أو تشخيص حقيقي أو تحديد للمسؤوليات. كل ما حصل هو تعويم للمسائل الشائكة والجدية التي كان يجب الخوض فيها بدقة، حتى لا يحصل خلاف ويقبل الجميع بالتوقيع، فقط ليس إلا.

إذا أخذنا هذا المطلب الملح بجدية يمكننا إتمامه في ثلاثة أو أربعة اسابيع ليس أكثر.

ولن يتكمن من الدعوة إلى هذا العمل التشخيصي المعمق إلا رئيس الجمهورية، ليجمع كل الأحزاب السياسية الممثلة في مجلس النواب وغير الممثلة ايضا. وليجمع ايضا ممثلي المجتمع المدني وما يراه صالحا من الخبراء الذين ليس لهم دخل في الاعتبارات السياسية والقادرين على إبداء الرأي بموضوعية من الناحية التقنية والاقتصادية-المالية البحتة.

بعد ذلك نعود إلى التصنيف: نحن نعيش اليوم في وضع اقتصادي يعاني من نزيف كامل وكل مؤشراتنا دون استثناء تتدهور من ثلاثي إلى آخر ومن سنة إلى أخرى... حينما يكون الاقتصاد في مثل هذا الوضع فإنه لا يتجاوب مع الاصلاحات . لاحظي كمية الأموال الرهيبة التي تم ضخها والتي تحولت الى تضخم مالي والى تدمير للتوازنات المالية والى تراكم كبير في الدين العمومي والدين الخارجي عوض أن يتعافى اقتصاد البلاد.

وضعنا الاقتصادي والمالي اليوم خطير الى درجة انه لا يوجد أي اجراء عاجل قادر على انقاذ الموقف في التو واللحظة. التشخيص الذي ذكرته لك سابقا هومن أوكد الاولويات الآن، ومنه سنستخرج برنامج اصلاح هيكلي هدفه الاساسي هو إيقاف نزيف تقهقر مؤشراتنا الاقتصادية، ولو قدرنا على ذلك فقد بدأنا في الخروج من المشكلة. لن نستطيع تحديد قائمة الاجراءات الاساسية «العاجلة» الا بعد التشخيص.

المصدر الاساسي لمشاكلنا الاقتصادية اليوم هو أن نفقات الدولة ارتفعت بشكل جنوني وفي المقابل لا وجود لأي نسبة نمو تذكر، فقد تداينت الدولة في الداخل إلى حد أنها تسببت في إيقاف عجلة النمو، واقترضت في الخارج بما راكم جبالا من الديون لا قدرة لها على التعامل معها... ما لاحظناه هو أن الدولة التونسية عاشت بما يفوق امكانياتها بكثير، وهذا حتى قبل سنة 2011 بفترة، لو تلاحظين ما هي المواد التي كنا نوردها من الخارج خلال هذه السنوات وماهي المواد التي كنا نصدرها، وكيف ارتفع عجز الميزان التجاري بشكل غير مسبوق في تاريخ تونس، في سنة 2018 وصل العجز التجاري إلى 19.2 مليار دينار، سترين أن هذا قد أدى إلى عجز في ميزان الدفوعات الجارية الذي أصبح اليوم برقمين أي ب 11.2 بالمائة، بينما نعلم جيدا أنه حين يقترب هذا المؤشر بالذات من نسبة 3 بالمائة في أي بلد في العالم فإن ذلك يمثل جرس الإنذار. الدين الخارجي يفوق اليوم نسبة 100 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي.

أما عن الدين الاجنبي فقد تفاقم بأكثر من 70 بالمائة في غضون سنتين فقط من نهاية 2016 إلى نهاية 2018، كان على الحكومة المنتهية عهدتها أن تجد الحل ولكنها لم تجده، بل بالعكس تعكرت الاوضاع بشكل كبير، ومن يقول

إن الاقتصاد قد تعافى واهم ومثل هذا الكلام هو فقط كذب سياسي ولكنه خطير من ناحية نتائجه.

اضيف على كل ذلك المشاكل الكبرى المتراكمة منذ سنوات مثل التصرف في المالية العمومية والانتدابات في الوظيفة العمومية التي رفعت كثيرا من كتلة الاجور، والأزمات التي يعيشها عدد من المؤسسات العمومية ، مثل مؤسسة فسفاط قفصة التي صرنا اليوم نتحدث عن شبح إفلاسها، هنالك ايضا من تحدث منذ اسابيع قليلة عن إمكانية إفلاس الشركة التونسية للكهرباء والغاز... اليوم تجاوزت الخسائر المتراكمة للمؤسسات العمومية رقم 8000 مليار ...

فيما يتعلق بإغراق الإدارة بالإنتدابات، كانت حكومة مهدي جمعة مطالبة، من ضمن الاتفاق الممضى حينها، بإعادة النظر في كم الانتدابات المهول الذي ليس له من سابق، ولكن تلك الحكومة لم تفعل شيئا. اليوم لدينا في تونس أغلى إدارة في العالم !

كانت ميزانية الدولة في سنة 2010 بمقدار 18 مليار دينار، نتحدث اليوم عن 47 مليار دينار في 2020.

تحدثت عن خطة لإعادة هيكلة كاملة للاقتصاد وللمؤسسات. من سيقوم بكل ذلك؟ هل ننتظر تكوين الحكومة الجديدة أم نشرع في ذلك منذ الآن؟ ولو انتظرنا الحكومة الجديدة فهل ستكون هي بنفسها في هيكلتها ومكوناتها بشكل «كلاسيكي» على شاكلة سابقاتها؟

المناقشات حول مائدة واحدة لتشخيص الاوضاع، سوف تمكننا ايضا من الحل السياسي، علينا أن نشرع في ذلك الآن، الحكومة المتخلية هي اليوم حكومة تصريف للأعمال، إذا كانت الحكومة المقبلة حكومة محاصصة حزبية كما كان الشأن في السنوات السابقة، فإننا لن نخرج من هذا المأزق. ذلك سيجعلها حكومة ضعيفة وغير مسنودة بما يكفي ولن يكون هنالك أي حزب مسيطر عليها ليطبق برنامجا معينا، نظرا للنتائج التي أفرزتها الانتخابات التشريعية فإن الذكاء السياسي يقتضي أن تتخلى الاحزاب عن حقوقها بين ظفيرين وأن تقدم مصلحة الدولة وتكون حكومة قادرة على تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي فقط. وهذا يتطلب مدة بين سنة ونصف وسنتين. بعد ذلك يصبح لدينا جسم اقتصادي متين قادر على استيعاب الإصلاحات الكبرى، التي تتطلب تقريبا ثلاث سنوات لإنجازها.

هنالك دولة اخرى مرت بظروف مماثلة وهي اليونان، ونعرف جميعا ان سيناريو اليونان مخيف بالنسبة للتونسيين... اليونان كانت مسنودة في أزمتها بالاتحاد الأوروبي وتجندت لمساعدتها كل المؤسسات الدولية، ورغم أن الحكومة التي تسلمت زمام الامور كانت حكومة من اليسار، إلا انها فهمت التحدي واتخذت كل الإجراءات المؤلمة رغم خروج المواطنين للشارع الاحتجاجات، كالتخفيض في الاجور وإعادة جدولة الديون مع ما يترتب عنه من املاءات من الخارج وبيع مؤسسات عمومية يونانية للخارج (مثلا تم بيع 14 مطارا) الاقتصاد اليوناني يتعافى اليم بشكل جيد.

مهما ساءت الأحوال فان الحل موجود اذا قبلنا ان ندفع الثمن.

في المقابل هل تحسنت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في اليونان؟ وماذا عن القدرة الشرائية بعد تخفيض الأجور؟

نعم هي بصدد التحسن... بعد ما تم تخفيض الأجور تمكن اليونان من السيطرة على التضخم المالي وهذا امر اهم من الزيادة في الأجور.

في بلدان أخرى لم يتم الاكتفاء بعدم زيادة الأجور بل اكثر من ذلك تم التخفيض في الأجور والزيادة في عدد ساعات العمل...

ولكن التخفيض في الأجور يزيد من اضعاف القدرة الشرائية اكثر فاكثر ويقرب المواطنين من خط الفقر...؟

طبعا، لكن لا يمكن إعادة القدرة الاقتصادية للمواطنين وابعادهم عن شبح الفقر الا باقتصاد قوي ومتعاف، يجب التحكم في نفقات الدولة ، ويجب التحكم كذلك في التوريد والسيطرة على العجز التجاري ...

ولكن لكل دولة أيضا خاصياتها، لا يعني قولي السابق اننا سنطبق المثال اليوناني.

نحن يجب ان نفهم اوضاعنا الخاصة بنا وإيجاد الحلول المناسبة لنا ...

هل هنالك قطاعات اقتصادية معينة هي التي توضع على صفحة الاولويات وعلينا ان نبدأ العمل عليها دون تأخير؟

لا بد من برنامج كبير لإصلاح المؤسسات العمومية، وجزء كبير منها هي

مرافق عمومية، والإصلاح ليس كما قيل، وضع قائمة من المؤسسات على لائحة البيع، أو التفريط فيها، اتحاد الشغل سيعترض بطبيعة الحال على هذا.

ما يجب القيام به هو أخذ مؤسسات بعينها وإصلاحها لتكون مثالا، فالمؤسسات العمومية لا تشبه بعضها ولكل واحدة منها وضع خاص بها.

المؤسسات العمومية التي لها طابع المرفق العمومي لا تخوصص، ومنها الستاغ خاصة في جانب توزيع الكهرباء على المواطنين، والصوناد، وقطاع الفسفاط (الذي لديه نفس أهمية القطاع السياحي في اقتصاد تونس، فهو يمثل بين 6 و7 بالمائة من الناتج الداخلي الإجمالي، تماما مثل السياحة)، وقطاع النقل (خاصة منه النقل الحديدي الذي لم يتطور كما يجب).

ولكن توجد قطاعات أخرى لا دخل للدولة حتى تستثمر فيها تجاريا، مثل البنوك، وصنع السجائر والوقيد (مازالت هنالك دولتان وحيدتان في العالم تصنعان السجائر : تونس وكوريا الشمالية).

إلى جانب ذلك فقطاعات التعليم والصحة والفلاحة هي قطاعات ذات أولوّية قصوى ويجب العمل عليها بشكل معمّق ومنذ البداية، أي دون تأخير.

تونس دولة لا تملك موارد طبيعية ذات بال، المورد الأساسي فيها هو الذكاء التونسي، والموارد البشرية، وجودة التعليم (التي تستثمر في هذا الذكاء التونسي) تدنت في كل المراحل وأصبح نظام التعليم يصنع أو ينتج البطالة. فالتدخل في هذا القطاع استراتيجي وعاجل.

بالنسبة للصحة، وهي حق أساسي ودستوري ، حينما يقع المواطن في المرض ولا يجد المؤسسة العمومية التي من واجبها مداواته، ولا يجد الدواء ولا الطبيب، فهذا يعني أنه لدينا مشكلة كبرى وجدية، وأن الدولة تخلت عن حق أساسي للمواطن، الصحة مرفق عمومي يجب أن يبقى بين يدي الدولة ويجب إصلاحه بكل جدية وكل استعجال.

والقطاع الثالث هو الفلاحة، وهي تعني ضمان الغذاء للمواطن التونسي وعدم تعريض الشعب إلى الجوع أو إلى توريد مشط للمواد الغذائية. ما حصل في السنوات الأخيرة في الفلاحة محزن جدا ومخز جدا، أهملنا قطاعا في غاية الأهمية، ليس فقط نظرا لمساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، ولكن أيضا نظرا لقيمته الاستراتيجية في الغذاء وفي التشغيل، رغم حجمها الصغير بالنسبة للاقتصاد ككل فإن الفلاحة تمثل ربع سوق التشغيل في تونس، وتمثل ربع التشغيل الهش الذي يوجد جله في الريف، وفي أوساط الطبقات الاجتماعية الهشة والمهددة بالفقر وبالجوع.

لا خير في اقتصاد يترك جزءا من الشعب على حافة الطريق ، أي يترك جزءا من الشعب بين يدي الفقر.

ما حصل في السنوات الأخيرة أن الفقر تفاقم، وما هو أخطر بالنسبة لي أن نسبة الأمية قد عادت إلى الارتفاع. لا خير في اقتصاد يترك جزءا من الشعب خارج دائرة التنمية.

ما الذي يجب أن يتغير بكل دقة في منوال التنمية المعتمد حاليا حتى تتطابق سياسة الدولة مع المطالب الحقيقية للشارع التونسي في المستوى الاقتصادي المعيشي والاجتماعي؟

منوال التنمية لم يثبت فشله ولكنه وصل إلى حد لم يعد قادرا على دفع عجلة الإنتاج. لابد من تصور منوال تنمية جديد.

منوال التنمية هو جملة الخيارات الاقتصادية، التوجهات الكبرى التي سنركز عليها، القطاعات التي سنوليها الأهمية.

لا يمكن لأي اقتصاد في العالم أن يكون كاملا شاملا، ينتج في جميع القطاعات وجميع الميادين.

يجب البحث عن القطاعات التي تستحق أن نخصص لها ميزة تفاضلية، ويمكننا أن نكون الأفضل فيها انتاجيا. لنأخذ مثلا مجال التطور التكنولوجي، هذا مجال من شأنه أن يمكننا من القيام بما يسمى Lib Frog بدل التقدم خطوة خطوة يمكننا القيام بقفزة نوعية تقلص من الهوة الموجودة بيننا وبين عدة دول أخرى سابقة لنا، وهذا حل سريع جدا، ففي تونس شباب ممتاز جدا وله طموح كبير، علينا أن نعطيه الفرصة، الإجراءات التي نفرضها اليوم على أي شاب يرغب في إنشاء مشروع هي إجراءات صعبة وثقيلة وغير مشجعة.

حتى نبقى في مجال التكنولوجية خذي مثلا ما يسمى بال Startup (المؤسسات الصغرى والمتوسطة) ، ليس مطلوبا من الدولة التونسية أن تمنح الشباب في هذا المجال قروضا مالية، المطلوب هو التمويل الذاتي لهذا النوع من الإستثمار، والمطلوب من الدولة أن تسهل لهؤلاء الشباب المبادرة وخلق مشاريعهم والعمل، بمراجعة قانون الصرف الحالي مثلا، بمنحهم حرية التحرك والمتاجرة والمبادلات، وبوضع آليات مبسطة لتمويل المشاريع ذاتيا وليس عن طريق القروض، القطاع الخاص يمكنه أن يمول نفسه بنفسه... الدولة يمكنها أن تسهل المبادرة لهؤلاء الشباب من الناحية الجبائية ومن ناحية الإجراءات...

علينا القيام بتضحيات حقيقية حتى لا نضطر إلى إعادة جدولة الديون، وذلك بالتحكم في نفقات الدولة والتحكم في الواردات.

ماهي الواردات التي يمكننا التخلي عنها تماما؟

ما لا يمكننا التخلي عن توريده هي المواد التالية : الغذاء الأساسي (القمح والزيوت النباتية)، الدواء، والمحروقات، والمواد الأولية للصناعة، والمعدات، قف انتهى !

كل الواردات المتبقة يمكن الاستغناء عنها، بل يجب التوقف عن توريدها (يمكننا أن نقتصد في حدود 7 أو8 آلاف مليار سنويا من الواردات).

أسوق لك معلومة، في مشروع ميزانية 2020، يوجد مقترح لتداين إضافي جديد بمقدار 11.3 مليار من الدينارات، لو اقتصدنا من جانب الواردات مبلغ 7 أو8 آلاف مليار الذي ذكرته لك، واقتصدنا من جانب الدين الداخلي ألفا أو ألفي مليار من الدينارات، لخطينا مبلغ 10 مليارات من الدينارات من احتياجات الدولة وبالتالي فلا حاجة لنا باقتراضها من المؤسسات المالية الدولية. يكون ذلك بداية للسيطرة على التداين العمومي والأجنبي.

حكومة قوية مسنودة ولها مهمة محددة تتمثل في إيقاف النزيف والإصلاح الهيكلي، هي الوحيدة القادرة على تنفيذ هذه القرارات.

هل لك أن تقترح أربعة أوستة مقترحات عملية وحلولا قابلة للتطبيق من شأنها أن تغير الواقع الاقتصادي والاجتماعي لتونس لنقل في غضون عام ثم في غضون ثلاث سنوات (أي على مرحلتين من الزمن) ؟

من لديه سلطة القرار وبين يديه دفة الحكم، من قبل العهدة وتحمل المسؤولية، هو المطالب بإيجاد الحلول، نحن نتقدم بالاقتراحات فقط وليس لنا سلطة لأخذ القرارات.

إليك جملة من المقترحات: أولا فتح باب التشخيص للوقوف على المشاكل العميقة، ثانيا الانكباب على اصلاح المؤسسات العمومية حالة بحالة، ثالثا فتح ملف ميزانية الدولة والتصرف في المال العام، رابعا تسمية لجنة مختصة للنظر في التصرف في الدين الخارجي (لأن هذا الملف هو اليوم مشتت بين وزارة المالية والبنك المركزي وعدة إدارات أخرى ...)

ما أضيفه زيادة على ذلك هو حق المواطنين في أن يكونوا آمنين في بلدهم، وحقهم في التعليم وفي الصحة وفي العيش الكريم، وفي الماء، والهواء النظيف والبيئة السليمة، كل هذه حقوق أساسية وكلها من واجبات الدولة. والدولة لن تكون قادرة على توفير هذه الحقوق الأساسية للمواطنات والمواطنين إن لم يكن اقتصادها في وضع صحيح وسليم ومتعاف، يفرز نموا حقيقيا.

وأقول لك في النهاية أنه يوجد دائما التفاؤل، لأن الحل موجود رغم كل هذه الصعوبات ورغم تراكم المشاكل. الأمر مرهون بوجود العزيمة اللازمة والاستعداد لدفع الثمن.

كل الاقتصاد مرتبط بكلمة واحدة هي: الأمل، نزرع على أمل أن...، نفتح مصنعا على أمل أن...، يذهب الطالب للدراسة على أمل أن...، كل شيء مرتكز على الأمل.

أخبار المدنية... أخبار المدنية... أخبار المدنية... أخبار المدنية... أخبار المدنية... أخبار المدنية... أخبار المدنية...

دراسة مسحية حول الهجرة الدولية في تونس

نظم المعهد الوطني للإحصاء و المرصد الوطني للهجرة، بدعم من المركز الدولي لتطوير سياسات الهجرة وبتمويل من الاتحاد الأوروبي عبر الصندوق الائتماني للطوارئ، يوم 10 أكتوبر 2019 ورشة عمل من أجل انجاز استطلاع يهدف لتقديم معلومات إحصائية عن الهجرة الدولية في تونس من خلال جمع بيانات موثوقة وتمثيلية عن ديناميات الهجرة ومحدداتها.

سيمكّن هذا الاستطلاع من إجراء دراسة مسحية تمثّل جزء من دراسة الهجرة الدولية للأسر في بلدان البحر المتوسط كما سيكون المعهد الوطني للإحصاء مسؤولاً عن تصميم وتنفيذ واستغلال البيانات بينما سيكون المرصد الوطني للهجرة مسؤولاً عن تحديد احتياجات المعلومات الإحصائية للهياكل الوطنية والدولية الأخرى.

ويهدف هذا المشروع على وجه الخصوص إلى تعزيز نظام المعلومات حول الهجرة في تونس، والذي هو الأداة الرئيسية وشرط أساسي لوضع وتنفيذ ومراقبة الاستراتيجية الوطنية للهجرة، كما يهدف إلى دراسة أسباب ومحددات وعواقب الهجرة الدولية والعلاقة بين الهجرة والتنمية بالإضافة إلى تطوير سيناريوهات لتعزيز التعاون في مجال الهجرة بين دول البحر المتوسط وبلدان المنشأ أو المقصد للمهاجرين.

وأكّد القائمون على هذا المشروع أن هذه الدراسة ستستمر لمدة عام وستشمل جميع فئات المهاجرين دون استثناء، على أن تعلن النتائج النهائية لهذا المسح في عام 2021.

اتحاد المرأة: دفاع لا مشروط على حرية التعبير والصحافة

بتاريخ 18 اكتوبر 2019، ومن خلال صفحته الرسمية على شبكات التواصل الاجتماعي «الفايسبوك»، عبّر الاتحاد الوطني للمرأة التونسية عن رفضه لما اعتبره عملية استهداف للصحافة والصحفيين أو تضييقات ومساعي «تدجين» الاعلام أو تركيعه أو هرسلة الإعلاميين وشيطنتهم، وذلك في إشارة إلى التهديدات التي تعرض لها عدد من الصحفيين الميدانيين للقناة التلفزية الحوار التونسي من عنف مادي ولفظي إثر الإعلان عن نتائج الانتخابات الرئاسية في دورها الثاني يوم الأحد 13 أكتوبر الجاري.

وأعتبر اتحاد المرأة أن هذه الممارسات من شأنها أن تعود بالبلاد إلى ما قبل الثورة أو إلى أجواء سنتي 2012 و2013، التي شهدت شتى أنواع وأشكال خنق الحريات، وذلك في إشارة إلى الاعتصام أمام مؤسسة التلفزة الوطنية والهجمة على مقر اتحاد الشغل.

كما عبّر عن دفاعه اللامشروط على حرية التعبير والصحافة، معتبرا أن حرية الصحافة والتعبير تمثل أهم مكسب من مكاسب الثورة التي لا تخضع إلا للقانون ولأخلاقيات المهنة، مثمّنا ما وصفه بالزخم الفكري وتعدد المشهد الإعلامي السمعي والبصري وثراء عدد الجمعيات والمنظمات.

كما استنكر الاتحاد الهجمة التي يتعرض إليها الاتحاد العام التونسي للشغل وقياداته مشيرا إلى أن هذا التهجم هو ضرب لكل المنظمات الوطنية وضرب للعمل النقابي والنضال الوطني.

رابطة حقوق الانسان: لا للمساس من حرية الرأي و التعبير

في بيان لها، صدر بتاريخ 17 أكتوبر 2019 تحت عنوان «لا للمساس من حرية الراي و التعبير»، عبرت الرابطة التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان عن استهجانها لتصاعد وتيرة الاعتداء على حرية التعبير خلال الفترة الماضية، معتبرة أن تلك الممارسات تعد انحرافا خطيرا عن مبادئ دولة المواطنة والقانون التي آمن بها التونسيون منذ عقود. وعبرت الرابطة عن تضامنها مع الصحافيين ووسائل الإعلام الذين طالتهم الاعتداءات، وكذلك وقوفها إلى جانب نقابة الصحافيين في الدفاع عن منظوريها، مشيرة إلى تصاعد التعديات على حرية التعبير التي تجاوزت أحيانا التهديد اللفظي إلى الاعتداء المادي على بعض الصحافيين خلال الأيام الأخيرة وخصوصا يوم الإعلان عن نتائج الدور الثاني للانتخابات الرئاسية، فضلا عن ارتفاع منسوب خطاب الكراهية والتشدد وعدم التسامح بصورة مثيرة للقلق.

كما بينت في نفس الوقت، أن كل ذلك تزامن مع تهديد مبطن لمنظمات المجتمع المدني في مقدمتها الاتحاد العام التونسي للشغل الأمر الذي يهدد السلم الاجتماعي بصورة جدية

ودعت الرابطة الرئيس المنتخب قيس سعيد إلى تأكيد التزامه بحرية التعبير والإعلام، والتبين الصريح مع كل منْ يهددها أو يشجع على انتهاكها، كما حثت مختلف وسائل الإعلام على مزيد الارتقاء بخطابها والحرص أكثر على الحيادية والابتعاد عن منطق الإثارة.

وذكرتْ بأن حرية التعبير والرأي والإعلام هي حقوق ثابتة نصّ عليها دستور 2014، وعلى أجهزة الدولة التونسية حمايتها بمقتضى التزاماتها بالمعاهدات الدولية وبالمواثيق الأممية التي صادقت عليها. كما استنكرت الرابطة

التونسية للدفاع عن حقوق الإنسان بشدة التصريحات التي يطلقها منتسبو بعض الأحزاب في حق الاتحاد العام التونسي للشغل والتي تعيد إلى السطح ما كان يحصل خلال فترة حكم «الترويكا» وكادت أن تصل بالبلاد إلى حرب أهلية.

بسبب تدوينة : جدل بين القضاة و قناة الحوار التونسي

أكدت جمعية القضاة التونسيين، في بيان صادر عنها الخميس 17 أكتوبر 2019، أن القضاة «مواطنون يمارسون حرية التعبير طبق الضمانات والضوابط الدستورية والقانونية وما نصت عليه المواثيق الدولية» وذلك اثر الجدل الحاصل إزاء نشر القاضي حمادي الرحماني تدوينة يدعو فيها إلى غلق قناة الحوار التونسي.

وأوضحت الجمعية، أن ما نشره القاضي على صفحته الخاصة من رأي حول أداء وخطاب قناة الحوار التونسي إنما تأسس على المبادئ والمفاهيم والضوابط التي تمارس في إطارها حرية الإعلام والصحافة وحرية الاتصال السمعي والبصري والجزاءات المترتبة عن الإخلال بها في دولة القانون طبق المرسوم عدد 115 المتعلق بحرية الصحافة والطباعة والنشر والمرسوم عدد 116 لسنة 2011 المؤرخ في 2 نوفمبر 2011 المتعلق بحرية الاتصال السمعي والبصري وبإحداث هيئة عليا مستقلة للاتصال السمعي والبصري، ومنها أساسا تجريم خطاب الكراهية واستعمال الوسائل العدائية والعنف والخروج عن الموضوعية وعدم احترام الكرامة الإنسانية لما لذلك من تداعيات على حماية الأمن الوطني والنظام العام.

واعتبرت الجمعية، أن ما نشره القاضي على صفحته « لا يمثل خروجا على الحياد ولا تحريضا على العنف ضد القناة المذكورة وإنما هو إبداء لرأي مواطني في تعاط إعلامي لقناة تلفزية خاضعة لتقييم ورقابة الرأي العام طبق القوانين المنظمة لحرية الصحافة والإعلام وللمشهد السمعي البصري».

كما دعت في نفس البيان إلى فتح حوار مجتمعي بين كافة مكونات المجتمع المدني والسياسي والهياكل الممثلة لقطاع الإعلام والمختصين حول ملف الأخلاقيات الصحفية والإعلامية كملف بالغ الأهمية في هذه المرحلة من الانتقال الديمقراطي من أجل التوصل إلى مخرجات تدعم حرية التعبير والإعلام والصحافة وتجنبنا مخاطر الانزلاق الخطيرة لسوء استعمالها.

من جهتها، أكدت قناة الحوار التونسي أنها تعتزم تقديم شكاية ضد القاضي حمادي الرحماني للمجلس الأعلى للقضاء والتفقدية العامة بوزارة العدل، على خلفية التدوينة التي نشرها.

اختتام فعاليات الدورة الثانية للملتقى الدولي لأفلام مكافحة الفساد

احتضنت مدينة الثقافة بتونس العاصمة فعاليات الدورة الثانية للملتقى الدولي لأفلام مكافحة الفساد التي نظمتها الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد من 17 أكتوبر الجاري إلى 20 من نفس الشهر و ذلك بالتعاون مع وزارة الشؤون الثقافية ووزارة التربية ووزارة الشباب والرياضة والمنظمة التونسية لحقوق المؤلف والحقوق المجاورة ومسرح الأوبرا والمركز الوطني للسينما والصورة. كما يقام بمساهمة شركاء أجانب على غرار الوكالة الكورية للتعاون الدولي والوكالة الألمانية للتعاون الفني والمعهد الفرنسي بتونس.

و تهدف هذه التظاهرة إلى إرساء ثقافة مكافحة الفساد عبر آليات الفن والسينما. وتميزت الدورة الثانية من الملتقى الدولي لمكافحة الفساد حسب رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد شوقي الطبيب بمشاركة ما لا يقل عن عشرين فيلما قصيرا من تونس وخارجها فضلا عن مسابقة التحقيقات الصحفية ومسابقة السيناريو. وسجّل المهرجان هذه السنة مشاركة 22 دولة من مختلف أنحاء العالم من ضمنها 8 دول عربية دون احتساب تونس التي تشارك ب 3 أفلام من إجمالي 22 فيلما مشاركا.

وباختتام الفعاليات، أسندت لجنة التحكيم الجوائز التالية:

جائزة السيناريو: تنويه لسيناريو «عقد» لبلال الرحموني - تونس

جائزة أفضل سيناريو: «كارما» لمحمد إسماعيل عمارة – تونس

جائزة أفضل تحقيق استقصائي:

التحقيقات الأجنبية: دويتش فيله عربي « خطر المتاجرة بالصحة»

التحقيقات التونسية : التمرة المخدّرة بين تونس والمغرب، تهريب وترويج» لمروى محجوب

مسابقة الأفلام القصيرة:

الجائزة الأولى : « بوالعيلة» لمرتضى الغنوشي – تونس

جائزة لجنة التحكيم: مناصفة لـ«ميموراندوم» لماريو متريكز - الأرجنتين و «مجاعة» لزهرة رستمبور

– إيران

جائزة الجمهور: «حالة عادية» إخراج جماعي - تونس

تنويه خاص: «السكة عدد 13» لسامي النصري – تونس

من أجل عالم خال من عقوبة الإعدام !

أحيت تونس يوم 10 أكتوبر اليوم العالمي لمناهضة عقوبة الإعدام تحت شعار: « الأطفال ضحايا غير مرئيين لعقوبة الإعدام» . وذلك تزامنا مع مرور ثلاثين سنة على صدور الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل.

يأتي هذا الشعار كإشارة إلى ما يعانيه أطفال الأشخاص المحكوم عليهم بالإعدام من أثار سلبية عميقة تهز توازنهم النفسي و من انتهاك جسيم لحقوقهم الإنسانية كأطفال.

وفي هذا اليوم يعلن أحرار العالم وحقوقييها أنهم على العهد في النضال ضد هذه العقوبة المهشينة والانتصار للحق في الحياة علما وأن مؤشرات عقوبة الإعدام في تقهقر مستمر.

غير أنه وبالرغم من تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام في تونس منذ سنة 1991، إضافة إلى ما أقره دستور البلاد من أن « الحق في الحياة مقدس» الفصل 22، تُواصل المحاكم إصدار أحكام بالإعدام في قضايا جنائية أو إرهابية. وتجدر الإشارة الى انه من بين الانتهاكات الصارخة لحقوق الطفل عدم استثناء قانون مكافحة الإرهاب الجديد المصادق عليه بتاريخ 24 جويلية 2015 الأطفال من حكم الإعدام أو السجن لمدة طويلة.

في هذا الإطار عبّر الائتلاف التونسي لإلغاء عقوبة الإعدام في بيان له، عن مطالبته السلطات التونسية باحترام التزاماتها الدولية في خصوص تعليق تنفيذ عقوبة الإعدام و يدعوها إلى المصادقة على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية، والى احترام مضامين الاتفاقية الدولية لحقوق الطفل فيما يتعلّق بأطفال المحكومين بالإعدام وبمراجعة قانون مكافحة الإرهاب باستثناء الأطفال من عقوباته وبوضع خطّة متكاملة لإعادة تأهيلهم وإدماجهم الاجتماعي .

كما جدّد دعمه للمطلب المشروع لأبناء وبنات المعارضين السياسيين الذين تمّ إعدامهم لاسترجاع جثامينهم .

الموقف

حالة وعي!! أملٌ وجب تحصينُه

بقلم سمير بوعزيز

لنتفق أوّلا أنّ هذا الانخراط الجماعي في تنظيف الشوارع وتزيينها – فيما عُرف بـ»حالة وعي»- أمر ايجابي، وأنّه من صميم المسألة المدنيّة، ويجب استثمار هذه الموجة والدفع بها بإيجاد آليات دائمة لا تجعل منها «تخميرة» سرعان ما تذهب مع أوّل ريح.

تؤشر هذه الحركة المدنية الواسعة إلى اعتقاد في التغيير كان نتيجة انتخاب السيد قيس سعيّد رئيسا للجمهوريّة، وتؤكّد أنّ المواطنين إذا انتخبوا حكامهم بكل حريّة يؤمنون أكثر بالوطن بكل تفاصيله، وتأخذهم حماسة حمايته وتعهده.

هكذا ابتدأ التونسيون/ات بتنظيف الشوارع والساحات والمدارس والمستشفيات، لكأنّهم يكتشفونها من جديد، أو أنّهم ينتبهون أنّها لم تكن على ما يرام. إنّهم ينظفون المشترك من الفضاء العام، ويتصالحون معه إذ يعتبرونه ملكا لهم لا ملكا للـ»بيليك».

لعلّه من المهمّ التأسيس لحملة نظافة أوسع للمباني من الداخل، بمقاومة الفساد والمحسوبية ونهب المال العام وتجاوز القانون واستغلال السلطة.

***

لقد تبيّن أنّ الناس لم يفقدوا الأمل. كادوا يفقدونه، وبعض الأمل كاف لتغيير المزاج العام. ونعتقد أنّ المسّ بهذا «الارتياح» سيُعطي نتائج عكسيّة تماما.

إنّ تعقد العمليّة السياسية اليوم يجعلنا في شكّ من مدى استمرارية هذه الحركة الايجابيّة. ويجب اسناد الناس بالتوعية بضورة المضي قدما في هذا التضامن المواطني الايجابي بقطع النظر عن مآلات السياسة. ولكن أيضا بالذود عن الحلم بالضغط على أصحاب القرار السياسي حتى لا يعودوا إلى نفس «الدوائر» من التجاذب بعيدا عن المصلحة العليا للوطن.

«الخيبة» يمكن أن تكون أكثر خطورة على هذا الجمهور من السيّد الرئيس الذي لازالت برنامجُه غامضا، وقد عُلقت عليه آمال أوسع من صلوحياته، وعليه على الأقل أن يكون ايجابيّا وناجعا في إطار الصلوحيات التي يمنحها الدستور.

كما أنّه إلى حد الآن لم نتبيّن شكل مجلس نواب الشعب، وتقسيم كُتله وبرامجها. وهذا أمرٌ يدعو للقلق حيث لا يمكن أن نحدّد التوجهات الجديدة للدولة.

***

الشعب وحدهُ يُعطي الفرص، ويُجرب أسباب الخروج إلى الألوان والفضاءات الفسيحة وعوالم أرحب. ليس بشعب عاجز كما يدعي البعض، لكنّه محكوم بمنسوب الأمل. لم تقدّم الانتخابات أي منجز فعليّ، لكنّها قدمت مؤشرات امكانيات التغيير.

هذه فرصة الحركة المدنيّة للدفع بهذه الحركة المواطنيّة حتى تستمرّ بشكل سليم ولا يقع استثمارُها، كالكثير من سابقاتها، من قبل قوى تتاجر في كل شيء، حتى الأحلام تكون عندها بضاعة ولها ثمن.

وهذا يتطلّب أيضا مزيد فهم هذه «الظاهرة» وتفكيكها بما يساهم في معرفة أقرب بهذا الجمهور الذي يُفاجئ «دون موعد». من المؤكد أنّ كل ما يحدث له أسبابهُ، ولهذا فإن أسباب التراجع موجودة، ونتخوّف من نذهب إلى مربعات العنف والانفلات.

***

حالة وعي!! أملٌ وجب تحصينُه بأن يكون دائما في الثقافة والسلوك واليومي، وأن تقع التربية عليه بتشريك المؤسسات التربوية والأطفال. نحتاج أن تؤمن الأجيال القادمة بتونس أكثر وأن تذود عنها فلا تسمح بالارتداد على المكاسب المدنية وتعمل على بناء وطن يليق بها.